

تونس تعترف بالولايات المتحدة الأمريكية

علي تابلت

معهد الترجمة - جامعة الجزائر

تونس تعترف بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1797

علي تابليت

معهد الترجمة - جامعة الجزائر

- ١ -

تعريف بالمعاهدة التونسية - الأمريكية

28 أوت 1797، و26 مارس 1799

معاهدة سلام وصداقة، وقّعت بتونس في 28 أوت 1797، مع تبديل لبعض المواد في 26 مارس 1799.

- لغة المعاهدة الأصلية: اللغة العثمانية.

- أحييت إلى مجلس الشيوخ في 1 فيفري 1798.

- قدّم قرار التوصية والموافقة بشرط في 6 مارس 1798.

- أحييت ثانية إلى مجلس الشيوخ في 13 ديسمبر 1799.

- قرار التوصية والموافقة بتبديل المواد: 11، 12، و14 في 24 ديسمبر 1799.

- صادقت عليها الولايات المتحدة في 10 جانفي 1800.

- وقعها عن الجانب الأمريكي بعد ترجمتها إلى الإنجليزية، دافيد همفريز David Hu- mphreys بتاريخ 14 نوفمبر 1797.

- تحتوي المعاهدة على مقدمة و23 مادة.

- تبدأ المقدمة بكلمة عربية: هو المعين. أما معاهدات المغرب فتبدأ ب: باسم الله

الرحمن الرحيم في وسط الصفحة الأولى وبالحمد لله في الشرط الأول. وكلها حررت بالعربية، والطرابلسية (1796) حررت بالعربية، والجزائرية والتونسية بالعثمانية.

- أطلق على المادة إسم: الشرط.

- وقعها عن تونس:

الباي حمودة باشا مع ختمه

الداي ابراهيم مع ختمه

الآغا سليمان مع ختمه

- تاريخ التوقيع: ربيع الأول عام 1212 هـ / أوت 1797

- نموذج المعاهدة: تعتبر نسخة من معاهدة تونس مع بريطانيا سنة 1662، والتي جددت عام 1675.

- قيمة المعاهدة: اختلفت المصادر بين 97.000 و 107.000 دولار أمريكي كهدايا دون أن تدفع الولايات المتحدة أجهزة وعتاد حربي. بينما بلغت قيمة معاهدات المغرب، والجزائر وطرابلس بين 20 و 30 ألف دولار، و 1.171.209 دولار، و 56.000 دولار على التوالي.

تنتهي كل مادة بتوقيع.

وقعت المعاهدة تحت رعاية الإمبراطورية العثمانية، جاء ذلك في المقدمة. وهي المعاهدة الوحيدة التي وردت فيها هذه الرعاية.

تعتبر تونس الدولة الرابعة والأخيرة التي تعترف بالولايات المتحدة.

تحتوي المعاهدة على: فقرة البلد الأكثر رعاية

(Most-Favored-nation clause) (clause de la notion la plus favorisée)

وتشترك معها معاهدتي المغرب (1786) وطرابلس (1796) أما الجزائر (1795) فلم تتضمن ذلك.

تعترف المعاهدة التونسية بمبدأ: الحصانة السياسية (extritoriality) بينما تعترف معاهدة المغرب بجزء من الحصانة السياسية، إذ يسمح للقنصل الأمريكي بالحضور عند محاكمة الأمريكيين في جريمة ما.

لم تحدد المعاهدة التونسية - الأمريكية مدة المعاهدة أما المغربية (1786) فهي الوحيدة التي حددت فيها المدة بـ50 سنة(1). وتم تجديدها سنة 1836.

وقعت المعاهدة في عهد الرئيس جون آدمز، الرئيس الثاني بعد جورج واشنطن بعد عرضها على مجلس الشيوخ في 21 فيفري 1798 من قبل الرئيس(2).

لم يرد في مواد المعاهدة دفع الإتاوة السنوية ولا فدية الأسرى، مثلها في ذلك مثل معاهدات المغرب وطرابلس عكس الجزائرية (1795).

مقدمة:

كانت السفن التجارية الأمريكية، أيام كانت أمريكا الشمالية مستعمرة. تسير في البحر الأبيض أمنة من غوائل القرصنة، لأنها كانت ترفع علما بريطانيا وتحمل جوازات من الباي ومن غيره من حكام المغرب الذين يرتبطون بمعاهدات صداقة مع بريطانيا تضمن سلامة الملاحة لسفن التاج. وتكفل حرية الرعايا البريطانيين. ولكن انفصال الولايات المتحدة عن بريطانيا عقب حرب الاستقلال، جرّدها من هذه الامتيازات، وأصبحت السفن التجارية الأمريكية بدون حماية.

وكان الساسة الأمريكيون يرون أن الوضع السائد في المتوسط وضع شاذ لا يقوم على أساس من العدل والإنصاف، وأرادوا أن يتهربوا من هذا الوضع، فالتجأوا إلى فرنسا وهولندا وطلبوا منهما أن توفرنا لسفنهم التجارية حماية ضد القرصنة. ونسوا أن الولايات المتحدة أصبحت الآن دولة لها مواردها وقنواتها الدبلوماسية الخاصة، وأن عليها أن تفعل ما تفعله بقية الدول البحرية وتدفع الضريبة والفدية لأسراها.

وكانت القرصنة في بداية الأمر، حركة دفاعية لمواجهة القرصنة الأوروبية، وللانتقام من فضائع محاكم التفتيش. وهذه الغزوات التي كان يشنها الأوربيون بقصد الغزو والاحتلال. وفي الوقت الذي كانت فيه الدول الأوروبية والولايات المتحدة تتسابق في مضمار الصناعة والاختراع وتطوير العلوم وتشجيع الآداب والفنون وتسليح جيوشها وأساطيلها كانت الدول المغربية تستثمر صناعة النهب والسلب في عرض البحار.

ثم أن الملايين التي كانت تدخل إلى خزينة الداي والباي والباشا والسلطان لم تكن تنفق للتخفيف من بؤس الشعب وللتقليل من خطر الأوبئة والمجاعات الدورية، أو لشق الطرق ووضع قواعد لصناعة وطنية، أو لتحسين الزراعة، أو لإعداد الجيوش لمقاومة الغزو والاحتلال الأوربي، وإنما كانت تنفق على حياة البذخ في القصور.

وإن كنت لا أعرف كثيرا عن وضع الأسطول التونسي، ولو أنه بلغ درجة معتبرة من القوة في عهد الباي حمودة باشا، بدءا من وصوله إلى الحكم سنة 1782، وبالرغم من أنه كان يمارس حكما مطلقا، فإنه فاز برضا رعاياه. وكذلك تميزت إدراته التي استمرت حتى سنة 1814 بنمو سريع لقوة تونس البحرية. فقد ذكر ويليام إيتون سنة 1799. أن القوات البحرية التونسية كانت في ذلك الوقت تتكون من 94 سفينة مسلحة بمجموع 928 مدفعا، و88 سفينة غير مسلحة. وبلغ مجموع عدد البحارة الذين كانوا يعملون في هذا الأسطول نحو ثمانية آلاف رجل. وقبل ذلك بعشرين سنة كانت تونس لا تستطيع أن ترسل أكثر من تسع سفن حربية في عرض البحر حسب القنصل السويدي(3).

وهذا بيان بقائمة سفن الولاية التونسية سنة 1820.

3 - فرغاطات لكل واحدة 48 مدفعا.

01 - فرغاظة في طريق البناء ذات 48 مدفعا.

3 - قرصانية (ثلاثية الصواري) 26 مدفعا لكل واحدة.

01 حراقة 24 مدفعا

01 حراقة 20 مدفعا

01 شراعي بصاريين 18 مدفعا

01 حراقة 14 مدفعا

01 حراقة 12 مدفعا

10 سفن صغيرة تحمل كل واحدة من 4 إلى 16 مدفعا

80 سفينة مدفعية تحمل كل واحدة من 01 إلى مدفعين

03 سفن مقنبلة ذات مدفع هاون لكل واحدة(4)

وكان على السفن البريطانية والأمريكية قبل استقلال الأخيرة ان تحمل جوازات سفر
تونسية لسفنها التجارية حسب معاهدة 1662 التي جددت في 4 فيفري 4 /
1675(5).

وخصص الكونجرس رواتب القناصل الأمريكان في البلدان المغربية على الشكل
التالي: 2.000 دولار للقناصل المتواجدين في تونس وطرابلس والمغرب، و4.000
دولار للقنصل العام بالجزائر، و9.000 للذين في باريس ولندن ولشبونة ومريد(6).

ولقد اتهمت البلدان المغربية بنظام القرصنة والابتزاز التهديدي، اللذان سادا إلى
غاية الجزء الأول من القرن 19، غير أن الواقع يكذب ذلك، فالقرصنة بدأت في عصور
مبكرة، وقبل ظهور المسيح عليه السلام، وليس إلى ما بعد سقوط القسطنطينية وطرده
مسلمي الأندلس من اسبانيا.

ولتفهم العلاقات المبكرة بين البلدان المغربية والولايات المتحدة، فإنه من الضروري أن
نتذكر تقاليد هذه البلدان في معاملاتها مع البلدان المسيحية، كما أنه على المرء أن يدرك
أن الولايات المتحدة عانت ويلات الحرب مع بريطانيا في حرب الاستقلال وخرجت بديون
مثقلة، كما أن الحكومة المركزية كانت ضعيفة وذات تنظيم هزيل وفي مرحلة انتقالية.
وأنه ليس لها أسطول يمكنها من الدفاع عن مواطنيها وتجارتها ما بين 1797-
1785، وأنه من الفائدة الإشارة إلى أن معاهدات الولايات المتحدة مع البلدان المغربية
تكتسي طابعا استثنائيا، ما دامت غير موقعة بين الندين.

وقد كان للمستعمرات الأمريكية قبل الثورة تجارة معتبرة مع هذه البلدان، والتي
كانت تمثل أساسا، حسب طوماس جيفرسون، 1/6 من تجارة الصادرات في الحبوب
و1/4 من صادراتها من السمك المجفف والمخلل، وكذا الأرز ومواد أخرى.

وقدر جيفرسون، عدد السفن القادمة إلى حوض البحر المتوسط من 80 إلى 100
سفينة تجارية سنويا محملة بعشرين ألف طن، وعليها 1.200 بحارا، وكلها كانت
تتاجر مع البلدان المغربية.

وكانت حماية هذه السفن قبل الثورة، مؤمنة من طرف البلد الأم، بريطانيا، وبعد اندلاع الثورة الأمريكية، حرمت من هذه الحماية وأصبحت تحت حماية المؤتمر القاري Continental Congress، الذي سمح ببناء 6 فرغاطات سنة 1794. وفكر " باستبدال حماية الأم بالحماية الفرنسية وذلك ما تم في المعاهدة الأمريكية - الفرنسية في 17 سبتمبر 1779، المادة الثامنة، التي تلزم فرنسا أن تحمي وتدافع وتأمين سلامة المواطنين الأمر المواطنين الأمريكيين وسفنهم من هجومات و(سلب) القوى البربرية لهم(7). غير أن فرنسا رفضت قبول دور الدركي ولم توافق إلا على استعمال مساعيها الحميدة مع حكام المغرب لضمان سلامة المواطنين الأمريكيين وسفنهم من الهجوم و(التهب). وواجهت أمريكا عداوة فرنسا من جويلية 1798 إلى فيفري 1801. ولم تكتف أمريكا بالاعتماد على فرنسا بل سعت الاتصال المباشر مع البلدان المغربية كما فعلت الدول الأوربية وذلك بنصيحة من فرنسا في شهر سبتمبر 1778. كما طلبت أمريكا حماية مواطنيها من هولندا في معاهدتها: 8 أكتوبر 1782. م 23. وبريطانيا في معاهدة 27 جويلية 1783. م 10. واسبانيا في معاهدة 25 سبتمبر 1795. م 16.

وبعد انتهاء الثورة، اقترح جون آدمز، مفاوض السلام الأمريكي، في سبتمبر 1783، على الكونجرس الدخول في معاهدات مع القوى البربرية، إما عن طريق الوزراء الأمريكيان المعتمدين في أوروبا، أو إرسال ممثلين يعينونهم هم بأنفسهم. وبعد ستة أشهر، أي في ماي 1784، أوكل الكونجرس مهام لجون آدمز، وبين جامين فرانكلين، وطوماس جيفرسون، ومنحهم جميعا أو لإثنين منهم سلطات كاملة في التفاوض على معاهدات سلام وتجارة مع المغرب والجزائر وتونس وطرابلس. وبما أن مهام الوزراء لا تسمح لهم بالانتقال شخصيا إلى هذه البلدان، فإن الكونجرس رخص لهم بعد عدة أشهر، أن يفوضوا سلطتهم إلى وكلاء، محتفظين لأنفسهم بحق الموافقة أو رفض أعمال الوكلاء(8). وقد يكون هؤلاء الوكلاء من غير جنسية أمريكية مثلما حصل مع Loreilh في مدينة Lorient وLimosin André في ميناء Havre وكلاهما بفرنسا.

دخلت الولايات المتحدة في معاهدة سلام وصداقة وتجارة مع المغرب سنة 1786، ثم الجزائر سنة 1795، وطرابلس سنة 1796 وأخيرا الدولة الرابعة، تونس سنة

1797. وذلك عندما استعمل جويل بارلو، القنصل العام الأمريكي بالجزائر، التاجر الفرنسي، جوزيف إيتيان فامين (Joseph Etienne Famin) المقيم بتونس وكلفه بمهمة: قائم أعمال الولايات المتحدة بتونس. فوقعت المعاهدة في أوت 1797، بلغت تكاليفها 107.000 دولار، وافق عليها دافيد همفريز، في لشبونة بتاريخ 14 نوفمبر. إلا أن المواد 6، 11، 12، و14 وجدت رفضا من مجلس الشيوخ الشيء الذي أدى إلى مفاوضات أخرى سنة 1799.

نص الرسالة التي بعث بها بارلو إلى فامين:

الجزائر في 22 ماي 1796

سيدي،

بناء على الطلب الذي وجهته للسيد هركلي (Herculais) والذي طلبت منه أن يعين لي شخصا ما يكون أهلا للثقة والحداقة بتونس، لأتصل به حول المواضيع التي كلفت بمعالجتها مع هذه الحكومة. وعليه فقد أوصى بكم بعبارات مشرفة لكم ومجدية لدي وللفوضي.

ويتعلق الأمر بإبرام اتفاقية سلام باسم الولايات المتحدة الأمريكية، وتربطنا حاليا هدية مع هذا البلد تصل مدتها (9) أشهر قمرية تنتهي صلاحيتها عند بداية شهر جويلية المقبل. وقد تم إبرامها بناء على وساطة من داي الجزائر وممثله الحاج علي بتونس وقد تلقى هذا الأخير هدية ثمينة مقابل تأثيره، في إنجاز هذا العمل.

غير أن الظروف ليست مواتية في الساعة الراهنة لما ينتاب علاقات داي الجزائر وبإي تونس من شوائب وسوء تفاهم، وإن وعدنا ببذل مجهوداته في هذا الشأن، إلا أننا نخشى أن يرد بإي تونس مسعاه. ولو لم يصل أجل الهدنة تاريخه لانتظرت ظرفا مناسباً لتدخل الداي.

وربما تجدون من الصواب أنه يتحتم علينا طلب تمديد للهدنة إلا أن هناك اعتبارات أخرى تتركنا نجص نبض الباي في الأزمة الحالية التي يعيشها الآن في شؤونه الداخلية وإن كان يخشى الحرب مع الجزائر ويخاف من الهزيمة المنكرة فإنه ربما يكون بحاجة إلى بعض النقود التي تساعد على إبعاد هذا الشر. أما إذا كان لا يخشى الحرب فإنه يكون بوسعه إبرام اتفاقية حسب مزاجه ودون أن يملئها عليه خصمه. ومهما كان الاحتمال فإنني أتصور أنه سيكتفي في كل الحالات بمبلغ مالي أقل. وهو أقل من المبلغ الذي يمكن أن يطلبه الداوي لصالحه ولا سيما أن هذا الأخير قد أعطى لنا صورة عما يمكن أن يكون قد طلبه الباي الذي لا أعرف إن كان على علم بهذه الطلبات أم لا؟

المهم أنها طلبات مفرطة وغير مقبولة، وهذا سبب آخر يجعلني أفضل إبعاد وساطة الجزائر.

وسأحدثكم القول، سيدي، عن الحدود المالية التي فوضتني حكومتي التصرف فيها من أجل إبرام هذا السلام. إذ أنني لا أستطيع تجاوز مبلغ 20.000 ليرة اسبانية قوية من المجموع. منها 15.000 مقابل السلام، و5.000 على شكل هدايا ومجوهرات، وأترك لكم حرية القيام بأي قسمة أخرى ترونها مناسبة، ولا يمكنني قبول أية إتاوة سنوية. ذلكم هو الحد الأقصى أما الحد الأدنى فهو إبرام هذه الاتفاقية بأدنى ثمن ممكن. وقد لَح لي السيد، هركلي، إمكانية تخفيض هذا الثمن بشكل كبير، المهم لكم حرية التصرف في هذا المجال ولا سيما أنكم على علاقة وطيدة مع الباي..

واليكم بعض المعطيات التي يمكنكم الاستعانة بها:

1 - فالأمة الأمريكية لم تحارب أبداً التونسيين ولم تسلح قرصانها ضدهم. وإن كان ذلك ممكناً نظراً لما يمكن أن تدره البواخر التي تغادر يومياً موانئ تونس محملة بالسلع وغيرها. وقد انتهجت أمتنا مهمة تقوية صناعتها الضعيفة والعيش بسلام وأمان في حدودها وجردت قراصنتها من السلاح بعد انتهاء الحرب المظفرة ضد البريطانيين.

2 - أنه يمكن في يوم واحد إعادة تسليح كافة البواخر ومثلها، إضافة إلى (10)

فرغاضات ضخمة تم بناؤها في المدة الأخيرة، إذا اقتضى الأمر ذلك، إلا أنها ترجو ألا تكون في حاجة إلى ذلك.

3 - فهي بعيدة (الولايات المتحدة) بعدا أكبر عن هذا البحر إلى درجة أن تجارتها تكاد تكون منعدمة في هذه الأصقاع وعليه فإنها لا تستطيع أن تدفع ثمنا غاليا من أجل صداقة الباي عكس ما هو جاري العمل به مع القوى الأخرى، وإن كان ذلك أملاها.

4 - وإذا قيل أن المبلغ الذي يدفع لداي الجزائر أكبر من المبلغ المقترح على باي تونس فلا بد من القول أن الأسباب مختلفة، ففي حرب مع الجزائريين فليس هناك ما يربحه العدو وما يخسرونه هم. فلا تجارة لهم في البحار يخافون عليها. فإذا كانت سياسة تونس تربح أكثر بتجارتها من الجزائر بقرصانها. فكان يمكن للتونسيين أن يكونوا أكثر غنى لو لم يكن لهم قراصنة. فكان يمكنهم أن يكونوا أصدقاء لكافة الأمم وعلى عكس من ذلك، فموقف الجزائر يختلف تمام الاختلاف، إذ لا يمكن لساستها أن يعيشوا إلا بالحرب وبالاغترار الدائم للجندي، فممارسة التجارة وإقامة السلام يعينان نوبان هذا الجسد السياسي. ومن جهة أخرى، فقد أشترينا من الجزائر عدد كبير من الأسرى الذين ألقى عليهم القبض في المحيط الأطلسي، وأخيرا يمكنكم القول أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى أمة وأضعفها وأحكمها وأكثرها جنونا ... أكثرها جنونا لأن نظامها السياسي نظام سلمي لا يسمح لها بالحرب إلا إذا اعتدى عليها. وهي أمة حكيمة لنفس هذه الأسباب، وأكثر الأمم قوة لأنها قاومت بريطانيا العظمى وقوتها الجبارة، مدة ثماني سنوات ازدادت أمتنا قوة يوما بعد يوم.

وتجدون طية مشروع الاتفاقية الذي أود أن تبرموه، ويمكنكم إدخال بعض التغييرات الطفيفة عليه دون المساس بجوهره في كل الحالات.

«إذا كان الباي يمتاز بالطابع الاندفاعي الذي يميز داي الجزائر فيكون ربما من المستحسن اغتنام فرصة وجوده في حالة نفسية جيدة وإبرام الاتفاقية على الفور. ويمكنكم آنذاك إعلامه أنكم مفوضون لإبرام هذه الاتفاقية (وفق الشروط المذكورة أعلاه). وتصيغونها بلغتين لغته هو واللغة الانجليزية وترسلونها لي للتوقيع عليها.

أعلمه أنني لا أستطيع القدوم إليه بسبب إلتزامات خارجة عن نطاقتي في هذه الظروف على أن أزوره في أول فرصة وأقدم له رغبة حكومتي الوفاق معه.

وأرسل إليكم نسخة من اعتمادي صادق عليه السيد، هركلي، وإذا استحسن الباي هذه الطريقة فيمكنه التوقيع على الاتفاقية في ثلاث نسخ ترسلها لي على أن أعيد لكم نسخة منها بعد التوقيع عليها.

أما إذا تبين لكم عدم جدوى ذلك، فمن الأحسن التريث قليلا والحصول على تمديد للهدنة لمدة ستة أشهر أخرى حتى أتحصل على تعليمات أخرى واستعمل وساطة الجزائر. وإن فضل الباي الحصول على الذخائر الحربية عوض النقود، فإن ذلك لن يساعدنا بل سيكلفنا كثيرا لأنكم تعلمون أن البرتغال والطيان يتاجرون بهذا النوع من الأسلحة... وإذا تشبّث بهذا الطلب فيمكنكم أن تعدوه مع الإشارة أن الأشياء مثل البارود والقنابل والقذائف والأسلحة يمكنكم تسديد ثمنها بفرنسا بعد انتهاء الحرب وينفس الثمن ويتم التسديد نقدا بعد ستة أشهر. وبالنسبة للسلاح (6) أشهر بعد استتباب السلم بفرنسا الذي نتوقع أن يتم في أقرب الآجال...»(11).

باقي الرسالة تعليمات لفامين، وقد اعتذر بارلو لفامين عن لغته الفرنسية البسيطة التي حرر بها هذه الرسالة، ومعلوم أن بارلو أقام ببباريس 17 سنة، تعلّم الفرنسية والألمانية والإيطالية وتحصل على لقب المواطنة الفرنسية وشارك هو وطوماس جيفرسون وطوماس بين (Paine) في إعداد وثيقة إعلان حقوق الانسان للثورة الفرنسية وذلك في منزل بارلو ببباريس حي باسّي (Passy).

وهذه ترجمة لوثيقة اعتماد فامين كمفاوض لأمريكا بتونس.

نص الوثيقة:

«نحن الموقعون أدناه جويل بارلو قنصل أمريكا العام، وفقا للسلطات التي منحها لي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وحسب ترجمة الوثائق المرفقة أرخص باسم الولايات

المتحدة الأمريكية للمواطن جوزيف إيتيان فامين، تاجر فرنسي بتونس إبرام اتفاقية صداقة وتجارة باسم الولايات المتحدة الأمريكية مع صاحب الفخامة حمودة باشا، باي تونس، وفق الشروط والمواد المفسرة في التعليمات الموجهة للمواطن فامين بواسطة المواطن هركلي، المبعوث الخاص لجمهورية فرنسا لدى الولايات البربرية، وسيوجه هذا الاتفاق لي لأوقعه شخصيا وأرسله إلى سفير الولايات المتحدة بلشبونة الذي يرسله هو بدوره لأمريكا للمصادقة عليه»(12).

الجزائر في 22 ماي 1796 السنة 20 من استقلال الولايات المتحدة.

التوقيع: جويل بارلو (ختم بالشمع الأحمر)

هذا نص اتفاقية الهدنة بين تونس والولايات المتحدة

«اتفاقية بين صاحب الفخامة باي تونس وفاجنستون، القائد العام للولايات المتحدة الأمريكية»

«إن سبب هذا المكتوب هو الصداقة التي تربط بين أوجاق تونس، المدينة المحروسة، ومختلف القوى النصرانية التي بسبب أمورها أبرمت معنا اتفاقيات نعلم السيد المغوار البطل «فاجنستون» القائد العام للولايات المتحدة الأمريكية أن المواطن الفرنسي جوزيف فامين أحد التجار الفرنسيين المقيمين لدى أوجاقتنا نصره الله قد مثل أمامنا سنة 1210 هـ خلال شهر ذو الحجة الموافق لـ 15 جوان 1796، وطلب منا مهلة جديدة مدتها (6) أشهر للتفاوض معنا وقد منحناه هذا الأجل وأعطينا، بناء على ذلك، أوامرنا كتابيا لإتمام هذا الأجل، الذي يبدو أنه لم يتم شؤونكم، وقد طلب منا أيضا إضافة شهرين للسماح لكم بانتهاء اتفاقيتكم. وبما أنه قد جاء هذه السنة 1211 هـ يوم 4 من رمضان الموافق لـ 3 مارس من الشهر الميلادي لسنة 1797. ليطلب منا أجلا جديدا وقد منحناه ذلك وأعطيناه الأمان.

وبهذا الصدد فقد أوصينا وأعطينا أوامرنا لكافة القادة ورياس السفن للتصرف بكل صداقة مع كافة السفن الأمريكية وفقا للاتفاقيات السارية بين قوتينا. وقد سلمنا نسخة

من هذا الاتفاق للتاجر المذكور وستبقى هذه الاتفاقية سارية إلى حدّ تلقّي إجابته بشأن التصديق على الاتفاقية التي ستربط بين بلدينا وحتى لا يعترض أحد على تنفيذها»(13).

حرر يوم 4 من شهر رمضان المعظم من سنة 1211 هـ. الموافق للثالث من مارس للسنة الميلادية 1797.

لقد وقعت هدنة بين تونس والولايات المتحدة قبل الهدنة السابقة بوساطة جزائرية إذ أنه بعد إبرام معاهدة سلم بين الجزائر والولايات المتحدة في 5 سبتمبر 1795. قام كاتب الداي، جيمس ليندر كاثكارت (James Leander Cathcart) وهو أسير أمريكي منذ شهر جويلية 1785. قلت قام بعدة زيارات للداي يطلب منه وساطته مع باي تونس وفي 8 نوفمبر 1795 وافق الداي على تقديم خدماته للولايات المتحدة وأعدت وثيقة الهدنة باللغة التركية، وترجمها نحو الإنجليزية كاثكارت، الذي سلمها بدوره إلى المبعوث الأمريكي دونالدسون (Donaldson) لتوقيعها، والذي كان ملازما للفراش في هذا اليوم بسبب إصابته بمرض داء المفاصل والقولون، كان لداي الجزائر تمثيل دائم في كل من تونس وطرابلس، وقد قام الحاج علي، ممثل الداي بتونس بزيارة للجزائر في أكتوبر 1795، ونظرا لعلاقات الحاج علي مع باي تونس ألحّ كاثكارت على دونالدسون في سبتمبر 1795 على تقديم هدية للحاج علي، حتى يستعمل هذا نفوذه مع الباي، وظن دونالدسون أن مهمته تغطي تونس وطرابلس، وسارع في استعارة مبلغ مالي قيمته (925) سكوين جزائري من عائلة بكرى لتقديمه للحاج.

وعند وصول بارلو الجزائر في مارس 1796. أبلغاه كاثكارت ودونالدسون بأن الولايات المتحدة دخلت في هدنة مع تونس لمدة ثمانية أشهر بفضل وساطة الممثل الشخصي للداي حسان باشا بتونس. وسلم دونالدسون وصل الهدية إلى بارلو لكن أجل الهدنة قد قرب على نهايته لذلك راسل بارلو التاجر الفرنسي فامين، على تجديد الهدنة، كما سبق القول، ولما رد فامين على بارلو في جوان 1796، أشار له أن الباي لم يسمع إطلاقا بهذه الهدنة وأنه يرغب في إبرام معاهدة سلام مع الولايات المتحدة مقابل 50.000 دولار مع الهدايا المعتادة. ومن أجل استمرار مفاوضات السلام منح الباي هدنة ستة أشهر ابتداء من 15 جوان 1796 وهذا نص الهدنة:

«نسخة من هدنة عقدت بين الولايات المتحدة الأمريكية والإيالة التونسية،

باسم الله الرحمان الرحيم

باسم العلي القدير، بواسطتنا وباسم إيالتنا قدمنا هدنة إلى سفير الولايات المتحدة الأمريكية، حتى يتلقى تعليمات من أمريكا وحتى نسمح له بوقت ثمانية أشهر، وبأمر خاص منا إلى حمودة باشا.

أنا الوزير حسان باشا داي مدينة وإيالة الجزائر وقائد جميع الرياس القائمين على السفن في ظل طاعته وسلطانه يرغب بأنه لا يلحقون ضررا أو مضايقة لأي سفينة أمريكية في رحلتها حتى يجئ الوقت المحدد عندها سيعطى أمرا ثانيا بنفسه(14).

بأمر من حسان باشا داي الجزائر في 26 من شهر ربيع الثاني 1210 هـ/ الموافق لـ 8 من شهر نوفمبر 1795.

وقعها الوكيل، الحاج علي أو القائم بأعمال الإيالتين الجزائر وتونس».

ولم أكتف بالبحث عن هذا الحد بل بحثت في وثائق أخرى فوجدت نص آخر لهدنة 1796 يختلف من حيث النص أما المضمون فهو قريب للهدنة الأولى. وإليك نص الهدنة «هدنة مع تونس لمدة ستة أشهر عقدها جوزيف إيتيان فامين نيابة عن جويل بارلو، وكيل الولايات المتحدة. الجزائر»

- ترجمة -

«إن الباعث على تحرير هذه الوثيقة يعود إلى ما يلي: أنه في 11 من شهر ذو الحجة من هذه السنة 1210 هـ والموافق لـ 15 من شهر جوان (17 جوان 1796). وطبقا للجدول الزمني الخاص بالتقويم الإغريقي، وتمجيد الأمراء الأمة المسيحية واختيار رئيس من بين جماعة المسيح. واشنطن، الحاكم الحالي لأمريكا، عسى أن تنتهي أيامه بالبركة، الراغب والتواق إلى تفاوض حول هدنة سلام من أجل تمهيد لإقامة أسس

الصداقة وتقوية الصداقة الحقيقية مع مركز الحدود للجهد، الحامية المنتصرة لتونس المحروسة. وهذا ما قامت به الحكومات المسيحية الأخرى الصديقة لنا مع حاميتنا المظفرة. وقد أوكلت حكومة واشنطن التفاوض حول المعاهدة المذكورة إلى قنصلها، بارلو، المقيم بالجزائر، وقام القنصل المذكور بإسناد مهمة التفاوض إلى التاجر الفرنسي جوزيف فامين، المقيم بتونس المحروسة. وبعد أن تم تبليغها والمصادقة عليها توأ إلى التاجر المذكور وبالشروط التي يجب الاتفاق عليها، قام التاجر المذكور بتبليغ شروط المعاهدة إلى القنصل المذكور، وقام القنصل بدوره بتبليغها إلى حكومته. والآن وإلى غاية وصول الرد وخلال فترة ستة أشهر من تاريخ صدور هذه الوثيقة، فإن الحماية مضمونة. وبناء عليه فإنه إذا ما التقت سفننا الحربية خلال الفترة المذكورة، بسفن أمريكية في البحر فإنها لا توقفها أو تضايقها بأية حال من الأحوال، ولكن تعاملها معاملة أصدقاء، وقد أعطيت أوامر فورا لضباطنا بأن يسمحوا للسفن بمواصلة طريقها. وفي حالة التقاء سفن أمريكية مع سفن تخص مكان حاميتنا المحروسة فإنه تم الاتفاق بين الحكومتين، بتعامل بعضهما البعض بطريقة ودية.

تم تحرير هذا الاتفاق وختم وسلم إلى أيدي التاجر المذكور، حتى يتمكن من إرساله إلى مكانه المناسب. وفي انتظار وصول الرد يبقى هذا الاتفاق معمولا به بين الحكومتين، ووفقا لهذا الاتفاق سيعمل الطرفان ولن يعارض بأي حال من الأحوال. تحيات»(15).

وهنا يمكن الإشارة أنه حذف من نص هذه الوثيقة في نهايتها:

«حررت في 11 ذو الحجة و15 جوان من سنة 1210 هـ.

التوقيع حمودة باشا

قائد مركز الحدود للجهد

تونس المحروسة»

والموجود في (Naval, I p. 158).

من هو فامين؟

إنه جوزيف إيتيان فامين من مواليد 13 نوفمبر 1762، بمرسيليا، حيث كان يقيم والده الذي كان يتعاطى التجارة مع افريقيا والشرق.

عمل جوزيف مع والده وأخيه، وانتقل إلى تونس سنة 1789 لإدارة المكتب التجاري لشركة "Samatan" من مرسيليا، وبعد خمس سنوات أصبح يعمل لحسابه الخاص ثم شريكا مع أخيه المقيم بمرسيليا.

وبحكم معرفته للغات عديدة وتقربه من قصر الباي، وعلاقته بصاحب الطابع، سيدي يوسف خوجة، حامل الأختام (وزير العدل) في عهد الباي حمودة باشا، الذي خلف والده في 26 ماي 1782، وعمره 23 سنة، أصبح جوزيف مستشارا خاصا للباي، وأحاط الباي نفسه بمجموعة من الفرنسيين خاصة الأطباء، منهم (Bruno Jourdan) الذي خلف (Laurent Gay) و (Michel Foester).

عين فامين كنائب للأمة الفرنسية بتونس، وبهذه الصفة حضر يوم 10 جوان 1795 حفلا رسميا بباردو، أقامه الباي على شرف المحافظ الوطني (Herculais) مبعوث الجمهورية الفرنسية إلى البلدان المغربية.

توفي فامين بتونس يوم 1 أفريل 1806، عن عمر يناهز 43 سنة، وقد عمل كقنصل للولايات المتحدة بتونس من منتصف 1796 إلى غاية 20 جانفي 1799.

ووصف ويليام إيتون فامين في رسالة له إلى أوبريان (O'Brien) أنه من مواليد جبل طارق وله سوابق عدلية في إيرلندا وهولندا، ووصف بالنذل الحقيقي، وأنه ختن في البلدان المغربية، وأنه جاسوس للشيطان.

ولا تستبعد عملية الجوسسة إذا ما علمنا أن تاليران، وزير خارجية فرنسا، بعث برسالة إلى قنصله (Devoize) بتونس بتاريخ 4 أوت 1799، يشكره فيها على إرساله نسخة من معاهدة السلام والصداقة بين تونس والولايات المتحدة لأن المواطن الفرنسي، فامين، سلم نسخة من هذه المعاهدة إلى القنصل. ومما جاء في الرسالة ما يلي:

"Je vous remercie de l'envoi que vous m'avez fait d'une copie du traité passé entre la Regence de Tunis et les Etats-Unis d'Amérique" (16).

وتلقى فامين رسالة من مبعوث الجمهورية الفرنسية، (Herculais) هذا جزء منها:

... Je vous préviens que les intentions du Congrès sont de choisir partout ses agents parmi les personnes qui ont montré dans toutes les occasions leur haine pour le gouvernement anglais, et c'est par cette raison que de préférence il choisit des républicains, car sur la proposition de plusieurs Consuls étrangers il s'est trouvé que leurs liaisons avec les anglais les rendent suspects. Je sais que cet avis se trouve parfaitement d'accord avec vos sentiments ... et c'est d'avance que je vous en félicite ... (17).

وهذه نبذة قصيرة عن حياة المبعوث الفرنسي، Herculais

أنه من مواليد 1754 بـ (Dauphin)، قبطان قديم في الخيالة، رافق الكونت دي إيكسبيلي (D'expilly) إلى الجزائر سنة 1784، من أجل إجراء مفاوضات السلام بين الجزائر وإسبانيا. وافقت لجنة الخلاص على عودته إلى العمل العسكري الجمهوري وأرسلته اللجنة في مهمة تحقيق سرية حول سلوك القنصلين في تونس والجزائر، ديفواز (Devoize) وفاليير (Valliere) نظرا لقيامهما بمشاريع تجارية كبرى في البلدين المذكورين. وعن (Devoize) فإنه عين نائب قنصل بتونس في 9 ديسمبر 1776. بعد أن شغل عدة مناصب في اللاديقية وطرابلس، والشام. عين في 24 جوان 1792 كقنصل عام. وعزلته حكومة الإدارة في 11 جانفي 1796 وأعيد إلى منصبه في 10 أوت 1797، ومثل فرنسا لدى تونس حتى سنة 1819، حيث انسحب وعاد إلى مسقط رأسه Voiron (Isère)، ومات في 9 نوفمبر 1832 (18).

مسيرة ويليام إيتون (William Eaton)

أرسل ويليام إيتون في شهر ديسمبر 1798، كقنصل مرتقب إلى تونس، رغم أنه عين في هذا المنصب في شهر جوان 1797. أبحر في سفينة «صوفيا» بقيادة جيدس (Geddes). مع كاثكارت ووصلا الجزائر في 9 فيفري 1799. إذ وصل أوپريان قبلهما

بأشهر وويليام إيتون، سبق له أن عمل في الجيش فهو يعرف البحر المتوسط وتقاليد هذه البلدان.

ولقد فوّض طلب مراجعة المواد التي إعتضت عليها الولايات المتحدة. ووجد صعوبة كبيرة في تحديد نسبة الضرائب. إذ عارض الباي جعل الولايات المتحدة في نفس المكانة مع الدول الأخرى التي تتمتع بامتيازات أكثر، وطالب بدفع (15) برميلا من البارود على كل سفينة تؤسر بقيمة 100.000 دولار إلى الباي شخصيا(19).

كما وجد إيتون صعوبة في نوعية الهدايا القنصلية، فالباي يطالب بصنف من الجواهر التي تنتج في لندن وبأسعار باهضة، وعرض إيتون على الباي مبلغ 50.000 دولار بدل الجواهر، غير أن الأخير رفض العرض، باعتباره أنه تعودّ على مثل هذه الهدايا. لكنه لا يعرف قيمتها، (حسب رأي إيتون). وفي الأخير توصل الطرفان إلى صيغة المعاهدة بقيمة 107.000 دولار. وبهذا تكون أمريكا قد دفعت ما يزيد عن مليونين من الدولارات لشراء سلام لسفنها التجارية في البحر المتوسط.

وبعد قرابة شهر من الإقامة في الجزائر، أقلعا إيتون وكاثارت في الثاني من مارس 1799 من الجزائر إلى تونس ووصلا بنزرت متأخرين بسبب العواصف الهوجاء. وفي 14 من مارس كانا بتونس العاصمة، ونزلا في اليوم التالي إلى البر، وأقام إيتون مع فامين، وبدا أن وصول إيتون غير مرغوب فيه، لأن فامين له ثلاث سنوات وهو قنصل.

وحذر القنصل البريطاني، إيتون من فامين بأنه خطير وعدائي، لذلك فضل إيتون أن يجد له إقامة لوحده بعيدا عن فامين، وقد وجد إيتون، نفسه كخدم ومستخدم لفامين في المنزل.

وقد أعطيت تعليمات إلى إيتون باستبدال العتاد البحري بمبالغ مالية مهما كانت قيمتها، ولو وصلت إلى 100.000 دولار، عوضا عن قيمة العتاد المقدرة بـ 35.000 دولار لأن جمع هذا العتاد في أمريكا يأخذ وقتا أطول، ثم أنه مطلوب محليا أيضا وكذا اجتناب ما تتعرض له السفن الأمريكية بعتاد أمريكي مثلما حصل مع الجزائر(20).

ملاحظات ريتشارد أوبريان (Richard O'Brien) حول مفاوضات السلام مع تونس:

تحت هذا العنوان سجل أوبريان ملاحظاته بمدينة تونس يوم 9 ديسمبر 1796. وقال بأنه بعث له وكيل الجزائر، الحاج علي، يطلب منه الحضور ليسلم له رسائل و50 جواز سفر أرسلهم له داي الجزائر. وفي اليوم 10 زار الوكيل الباي في مقر إقامته برباطة (Rabatta) وطلب أوبريان من فامين أن يرافقه فرداً الأخير بأن الوكيل لا يرغب ذلك. واستاء الباي من إرسال الداي لهذه الجوازات. وفضل أن تدفع أمريكا العتاد الحربي والبحري بدلاً من 50.000 دولار.

وهذه قائمة الهدايا المقدمة إلى تونس بعد إبرام معاهدة 28 أوت 1797، إشتراها أوبريان بنفسه وسلمها إلى فامين بتونس في جانفي 1797 (21)

هدايا تم شراؤها بالجزائر	قيمتها
1 - خاتم - ياقوته - مرصعة بالماس	90 سكواين (عملة جزائرية)
1 - علبة السعوط بالموسيقى	200
2 - ساعتين ذهبيتين، بعلبتين مزدوجتين ويسلاسل	124.62
2 - ساعتين ذهبيتين، بعلبتين مزدوجتين بدون سلاسل	64.32
1 - ساعة فضية بعلبتين مزدوجتين	15

	493 سكواين

هدايا تم شراؤها بباريس

1920 ليرة	1 - خاتم - ماسة متألقة وزمردى اللون
480	1 - علبة السعوط - اليشب ممزوج بالذهب
2400	1 - كأس وزهرية من الحجر الكريم
336	1 - ساعة ذهبية
468	1 - ساعة ذهبية، بعلبة مزدوجة - ساعة دقاقة
1080	1 - ساعة ذهبية، بعلبة مزدوجة- ساعة دقاقة جد رائعة
4560	1 - ساعة ذهبية غنية بالماس
48	4 - علب السعوط مزينة بالذبل (عظم ظهر السلحفاة)

11472 ليرة

وفي رسالة من كاتب الدولة للخارجية إلى ويليام إيتون. من واشنطن بتاريخ 2 ماي 1801.

فإنه اذن له بدفع قيمة 40.000 دولار لشراء المجوهرات المطلوبة للباي من لندن، وأن الولايات المتحدة ستقدم هدية سفينة للباي. وفي 28 من ديسمبر من نفس السنة، كتب السفير الأمريكي بلندن رافس كينغ (Rufus King) بأنه قام بالاجراءات اللازمة لتوفير المجوهرات التي وعد بها ايتون، الباي، وذكر بأن بعض المواد جاهزة الإرسال أما المواد الأخرى، مثل الأسلحة والبارود فإنها تتطلب وقتاً أطول لتحضيرها(22).

ويذكر كاتشارت في مذكراته:

The Diplomatic Journal and letter book of James Leander Cathcart, 1788-1796

وتحت عنوان:

"Observations relative to Tunis and Tripoli with the manner the Agents of the United States ought to proceed in order to settle a permanent Treaty of Peace and Amity with the Said Regency; pp. 430-31.

أنه بفضل نفوذ داي الجزائر (حسان باشا في هذا الوقت 1792-1798) على تونس، تمكنت الولايات المتحدة من الحصول على هدنة مع تونس. وهذه فقرة بالإنجليزية نوردها لصاحبها، كاثكارت كما وردت، وهو الذي عايش الحدث.

"I before observed that by the influence of the Dey of Algiers a truce was obtained with Tunis for the United States..."

ومعناه. «لاحظت سابقا أنه بفضل نفوذ داي الجزائر حصلت الولايات المتحدة على هدنة معها تونس»

وقد قَدِّم الداي حسان باشا بعد ذلك شروطه إلى المبعوث الأمريكي (Donaldson)

1 - في 24 أكتوبر 1795. أنه إذا ما أرادت أمريكا سلاما دائما مع تونس أن تقدم إلى باي تونس: 30.000 دولار.

إلى ممثل الجزائر الحاج علي، الوسيط بين أمريكا وتونس 3.000 دولار.

2 - أن تقدم إلى كبار المسؤولين في إيالة تونس هدايا من الساعات والأختام والملابس ... الخ تضاهي ما تقدمه جميع البلدان الأخرى، التي هي في سلام مع تونس.

3 - أن تقدم سنويا من أجل الحفاظ على السلم ما قيمه مبعوثها دونالدسون. 224 باوندا أمريكيا من الرصاص الخام المصبوب قطعاً مستطيلة. 1.000 دولار

4 - 300 كذيفة مدفعية، وزنها من 6 إلى 24 رطلا 1.200 دولار

5 - 10 قوائم لصواري المركب طولها 90 قدما 1.500 دولار

6 - 05 كوابل ذات 12 إنش (الإنش يساوي 2.54 سم) 1.000 دولار

7 - 10 من الهوس (حبل ضخّم تشدّ به السفينة إلى البر) من حجم 4، 5، و6 إنش
1.000 دولار

8 - 112 باوندا أمريكيا من حبال السفينة من مختلف الأنواع 8.00 دولار

9 - 300 قطعة من لوح خشب الصنوبر 1.200 دولار

10 - 300 قطعة من لوح خشب البلوط 1.200 دولار

11 - 200 قضيب، تصنع من قماش القنب 1.600 دولار

12 - 50 برميلا من القار و50 من الزيت 200 دولار

13 - 15 سارية لأحواض صنع السفن أو إصلاحها 450 دولار

14 - 50 برميلا من البارود 1.000 دولار

المبلغ الإجمالي بالدولار 45.150 دولار

حرر في قصر الداى بأمر من فخامة الداى

24 أكتوبر 1795

وقد أوصى الداى، كاثكارت، أن يبلغ للأمريكيين، اغتنام فرصة وجوده على رأس
الدولة الجزائرية، وتحدث كاثكارت باسم الداى قائلا:

"The Dey observed the United States of America may possibly never find the position of affairs so favorable again in this Regency and I think them to blame not to embrace this opportunity. I am an old man and God knows whether the nex Dey may be of the same sentiment relative to America that I am. They know

their own business the best. However, I will befriend them as much as possibly lays in my power." (Cathcart, The Diplomatic JI. p. 349).

وتوصل المفاوضون الأمريكيون في 26 مارس سنة 1799، ريتشارد أوبريان، وويليام إيتون، وجيمس ليندر كاتكارت، إلى حل نهائي، ووقعا إيتون وكاتكارت على نص الاتفاق (أما أوبريان فكان غائبا) على أن تدفع الولايات المتحدة للولاية التونسية (23) 50.000 دولار للحكومة، و8.000 دولار لخدمات صاحب الطابع، و28 مدفعا من نوع 12 و14 و8 عيار. و10.000 قنبلة مدفع، و300 قنطار من البارود، و400 قنطار من الحبال (يمثلون جميعا قيمة حوالي 25.000 دولار) وهدايا متنوعة من المجوهرات بقيمة 10.000 دولار، و4.000 دولار نفقات غير عادية، وهذا يمثل إجماليا 97.000 دولار.

سيدفع مواطني الولايات المتحدة الأمريكية الذين سينقلون بضائع بلدهم وفي سفن بلدهم إلى مملكة تونس 3٪، ويدفع على نفس الموسوق من طرف هؤلاء المواطنين في سفينة أجنبية قادمة من الولايات المتحدة، أو من مكان آخر رسم 10٪. كما لو كان الموسوق لأجانب في سفن أمريكية قادمة من أي موقع كان، سيدفع رسم 10٪. وإذا ما رغب أي تاجر تونسي نقل بضاعة بلده في أي سفينة كانت، إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولحسابه الخاص، فإنه سيدفع رسم 3٪» (24).

وتعتبر هذه المادة في رأيي أنها مدمرة لنظام الدخل الحكومي من الضرائب، إضافة إلى ذلك أنها ليست تبادلية، وغير مهمة للباي والإيالة، وبرغم ذلك فهي هدامة للأمريكيين إذا ما علمنا أن مداخيل الولايات المتحدة ناتجة أساسا عن الرسوم المفروضة على السلع المستوردة. فهذه الرسوم تتجاوز أحيانا 10٪ وهي إجبارية على التجار الأمريكيين، وتزداد قيمة أكثر على التجار الأجانب. برغم أن معاهدات الولايات المتحدة، مع هذه الدول تشترط عدم فرض ضرائب عالية على مواطنيها أكثر من تلك المفروضة على الدول المتمتعة بالامتيازات. وبالتالي وفي حالة مصادقة الولايات المتحدة على هذه المادة من معاهدتها مع تونس، فإنه يتحتم على أمريكا أن تخفض قيمة الرسوم على

جميع السلع المستوردة إلى أمريكا من طرف التجار الأجانب، إلى 3٪ وهذا يؤدي بالضرورة إلى تقليص الرسوم على السفن الأمريكية، ومعنى هذا في حالة تنفيذه أن كل البحرية الأمريكية ستغرق في عبء ثقل ومن ثم فإن هذه التضحية غير واردة من طرف أمريكا لأن ذلك سيحرم الحكومة الأمريكية من دخل معتبر ويجعلها غير قادرة على تسديد ديونها والقيام بالتزاماتها مع الباي والبلدان المغربية الأخرى، مع العلم أنه لا فائدة من هذه المادة بصيغتها الحالية سواء للباي شخصيا أو البلدان المغربية، وإنما المستفيد الوحيد، وبالتأكيد، هم جماعة من الأوروبيين خاصة فامين، والتجار اليهود القاطنين بتونس. وقد أثبتت رسالة كاتب الدولة إلى ويليام إيتون بتونس في 20 ديسمبر 1798، أن بارلو لم يتلق هذا الشرط للمادة 14 ولا المادة 11 ولا الفقرة الأخيرة من المادة 12 في الرسالة التي تلقاها من فامين في أفريل من عام 1798.

وقد ألحت الولايات المتحدة على تغيير هذه المادة ولو أدى ذلك إلى نشوب حرب بين البلدين وطالبت من مفاوضاتها أنه بعد دخولهم في هذه المفاوضات، التي قد تفشل أن يعلقوها قدر الإمكان حتى ترسل رسائل إلى أوبريان القنصل العام بالجزائر، إذا لم يكن موجودا بتونس، وإلى كافة قناصل أمريكا في موانئ البحر المتوسط، وإلى الوزير المفوض باسبانيا، والبرتغال، لإشعارهم بحرب وشيكة مع تونس حتى تتجنب السفن الأمريكية دخول المتوسط وتتخذ إجراءات ملموسة لضمان سلامتهم.

وألح كاتب الدولة للخارجية أن ترسل معلومات حول هذا الموضوع إلى القنصل الأمريكي بجبل طارق باعتبار أن العديد من السفن الأمريكية في طريقها إلى المتوسط. وهنا يمكن الإشارة إلى رسالة من الرئيس الأمريكي، جون آدمز (John Adams) في 15 من جانفي 1800 إلى الباي عبر له فيها عن شكره وامتنانه له للاهتمام الذي خص به ويليام إيتون وكاتكارت اللذين كلفهما الرئيس بالتفاوض مع الباي لتغيير المواد، 11، 12 و 14. ومعلوم أن الباي سبق وأن بعث لجون آدمز برسالة في 13 أفريل 1799(25).

وكان لمجلس الشيوخ اعتراضين على هذه المادة.

الأول، الشروط المنظمة للرسوم التي سيدفعها مواطني البلدين، على التوالي عند نقل بضائعهم، ذلك أن تجارة تونس مع الولايات المتحدة ستكون بسيطة إن وجدت.

الاعتراض الثاني، أكثر جدية، وهو يعتمد في الأساس على الخلاف المباشر بين الشرط الأخير للمادة 14 والفقرة الموجودة في معاهدات الولايات المتحدة مع الدول الأكثر حظوة. وهذا ما أثر على الولايات المتحدة أن تقدم توجيهات إلى مفاوضيها بتبديل المادة وليس بتعديلها على اعتبار أن ارتفاع عائدات الولايات المتحدة ناتج أساسا عن الرسوم على السلع المستوردة إذ تفوق هذه الرسوم في العادة 10٪ وعليه فإن الحكومة الأمريكية إذا ما وافقت على هذه المادة في المعاهدة التونسية الأمريكية أن تخفض نسبة الرسوم إلى 3٪ على جميع السلع الواردة إلى الولايات المتحدة من قبل مواطني الدول الأجنبية(26).

وفي ديسمبر 1799، أخبر الرئيس مجلس الشيوخ أنه طبقا لتوصياتهم فإنه دخل في مفاوضات أكثر نجاعة مع الباي فيما يتعلق بالمادة 14 من المعاهدة. وعرض عليهم نتائج هذه المفاوضات(23)، بالإضافة إلى تعديل المادة 14 التي كانت محل رفض مجلس الشيوخ، فإن هناك مفاوضات جديدة أدت إلى تبديل المادتين 11 و12.

وحول تبادل الرسائل بين الباي والرئيس الأمريكي، أقدم رسالة من الباي إلى جون آدمز، رئيس الولايات المتحدة بتاريخ 2 ذو الحجة 1215هـ/ 15 أفريل 1801(27).

نص الرسالة:

«من باشا تونس إلى السيد جون آدمز رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

سيدي الرئيس، على الرغم من أنني كلفت قنصل دولتكم المتحمس والكفؤ، السيد ويليام إيتون، أن يعلمكم بالاقتراح الذي وجدت نفسي مضطر إلى تقديمه له، ومع ذلك قررت أن أوجه إليكم مباشرة خطابا بشأنه بهذه الكلمات، من أجل أن أستطيع في نفس الوقت أن أطمئن نفسي بتأكيدك لكم مرة أخرى دوام احترامي وصادقتي.

بعد الطلب الذي قدمته فيما مضى لأربعين مدفعا من مختلف العيارات، فأني أجد نفسي أن الظروف الحالية تتطلب مني الحصول على 24 مدفع هاون، آخر والتي أجد نفسي في حاجة ماسة إليها. وعليه فأني أطلب منكم أن ترسلوها لي في أقرب الآجال، وإن لم تتمكنوا عند استلامكم لهذا الخطاب، فابعثولي بالطلب الأول. وإن سبق وأرسلتموه، فأني أظن، سيدي الرئيس، أن ذلك دليل صادق لصداقتكم، وأنا مدين لكم به، وأن تزودوني وترسلو لي 40 قطعة أخرى، من جميع أنواع العيارات المذكورة سابقا.

فهذا المطلب لا يبدو البتة استثنائي لكم، عندما تفكرون بطريقة جد معتدلة وودية. ذلك أنني أتصرف مع الولايات المتحدة ومع علمها بطريقة غير التي أتصرف بها مع الدول الأخرى. بالرغم من البقشيش والهدايا، التي كانت شرطا منذ أربع سنوات مضت عند إبرامي السلام مع الولايات المتحدة والتي لم تصل كلها، وكذلك المطلوبة لي شخصا لم يصل منها ولو جزء صغير وأنا لا أشك في هذا الموضوع.

إن قنصلكم سيبحث لكم بالرسالة التي وجهتها لكم منذ سنتين مضت والتي لها علاقة بالموضوع. ومن ثم سترون أنني وافقت انتظار مدة سنة. أما فيما يخص الصورة التي قدمها لي نفس القنصل، حول العديد من المواد التي تتضمنها الوثيقة الواجبة الأداء لي، والتي أتوقع دائما، أنها لا توجد عندكم ولا مصنوعة في الولايات المتحدة فإنه يمكن الحصول عليها من بلدان أخرى. ومن جهتي فأني أتمنى أن أرد لكم بالمثل في وطني (الامتيازات التجارية بين البلدين) وأمل أن أرى توافق حقيقي يسود ويستمر بنجاح بيننا دون تعكير.

أتضرع إلى الله العلي القدير أن يحفظكم، وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، احترامي وكامل تقديري لكم» (28).

(توقيع وختم حمودة باشا) باي تونس

حررت الرسالة في باردو، في الثاني من شهر ذو الحجة لعام 1215 هـ الموافق لـ 15 أفريل عام 1801.

وقد رد على حمودة باشا، طوماس جيفرسون، رئيس الولايات المتحدة

فقرات من خطاب جيفرسون إلى حمودة باشا:

«من طوماس جيفرسون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى حمودة باشا، باي تونس

الصديق العظيم والحميم - لقد وصلت الرسالة التي وجهتموها إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في الخامس عشر من أفريل، ونقلت إلينا، التأكيدات السارة دائماً، وبأن موافقتكم الودية نحو الولايات المتحدة لا زالت ثابتة وغير معكزة. ونشعر بعميق الأسف أن ما وعدناكم به لم يصلكم في التاريخ المحدد. وأن ذلك يعود إلى بعد المسافة بيننا وإلى حالة بعض المواد المطلوبة من قبلكم، لا تصنع هنا، بل تطلب من بلدان أجنبية، مما يستدعي وقتاً لإحضارها. ولنا ثقة بأن جميعها قد تكون وصلتكم قبل استلامكم هذا الرد. فنحن أمة لا نمارس الفنون العسيرة، لكن نعمل في الفلاحة وننقل ثمارها بالتبادل التجاري مع الغير، ومن ثم فإن السلام مع جميع الأمم يبقى مسعانا الأساسي. ما دام يمكن الحصول عليه على أسس عادلة وملائمة... وقد وافقنا أن نقدم ثمننا لهذه الصداقة على غرار ما يقوم به الأوروبيون...».

التوقيع: طوماس جيفرسون

9 سبتمبر 1801 (29)

بعد هذا المشوار الطويل في سرد وقائع المعاهدة نصل إلى التعليق على المعاهدة، وقبلها أشير باختصار إلى الموقعين عنها.

بعد توقيع المعاهدة في شهر ربيع الأول من عام 1212 هـ / أوت عام 1797، بعد التوقيع الثاني، إثر مفاوضات جديدة حول المواد المذكورة سابقاً، من طرف جيمس ليندر كاتكارت، وويليام إيتون في 26 مارس عام 1799.

وقعها في البداية عن الجانب التونسي

1 - الباي حمودة باشا

2 - الداى ابراهيم

3 - الآغا سليمان خوجة

وعن الجانب الأمريكي

- دافيد همفريز (David Humphreys) الذي عينه الرئيس جورج واشنطن بتاريخ 30 مارس 1795 للتفاوض وعقد معاهدة سلام مع تونس(30).

وقد عين همفريز، بدوره بارلو، كمندوب للتفاوض مع تونس والذي عين هو الآخر التاجر الفرنسي، جوزيف إيتيان فامين، المقيم بتونس كوكيل أمريكي.

وبعد التوقيع على المعاهدة من الباي أرسلت نسخة المعاهدة إلى همفريز للموافقة عليها، فوقعها في 14 نوفمبر عام 1797 بشرط أن تتم المصادقة عليها من قبل الرئيس ومجلس الشيوخ.

وفي 18 ديسمبر 1798، عهد إلى ويليام إيتون، وريتشارد أوبريان وجيمس ليندر كاثكارت، إليهم جميعا أو إثنان منهم، بالتفاوض وتبديل بعض المواد الواردة في المعاهدة التي وقعها التاجر الفرنسي في أوت 1797. وقد خشي كاتب الدولة للخارجية من أطماع فامين فحذر ويليام إيتون منه في رسالة له بتاريخ 20 ديسمبر 1798 .

فعلا إتفق الطرفان على استبدال ما ورد في المواد 6، 11، 12، و14 بمواد أخرى وذلك في اتفاق 26 مارس 1799، ووقع المعاهدة، ويليام إيتون وكاثكارت أما أوبريان فكان غائبا.

التعليق على المعاهدة:

إن التاريخ الحقيقي لأول توقيع للمعاهدة، قبل تعديلها، غير معروف، غير أن رسالة مؤرخة في 2 سبتمبر 1797، من التاجر الفرنسي، فامين إلى جورج كلارك (George Clark). القائم بأعمال أمريكا في الجزائر، بعد رحيل بارلو في 19 جويلية 1797. أعطى تاريخ توقيع المعاهدة بيوم 28 أوت 1797(31).

ووجد ثلاث توقيعات وأختام ملصقة لثلاث مسؤولين من الإيالة التونسية. وتحتوي المعاهدة الأصلية على 15 صفحة بالنص التركي. وترجمت بالفرنسية في الصفحات المقابلة للتركية، مادة بمادة. والترجمة الفرنسية كانت جاهزة من أو بتوجيه من فامين. ولم يعثر على الرسالة التي وجهها فامين إلى كاتب الدولة للخارجية والمؤرخة في 25 سبتمبر 1797 (32) والمذكورة في رسالة 6 أفريل 1798.

ومما لا شك فيه أن لغة المعاهدة كانت تركية ثم ترجمت إلى الفرنسية وهنا، يجب أن نضيف بأن نسخة النص الفرنسي لعام 1797، صادق عليها فامين بالكلمات التالية:

"J'affirme la présente copie conforme à l'original" (33) ويبدو أنه أعدت مجموعة نسخ من المعاهدة في تلك الوقت، حيث أرسلت نسخة منهم إلى العقيد دافيد همفريز، الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير مفوض لدى إسبانيا. ونسخة أخرى من جويل بارلو، من باريس (34).

التغييرات:

أقصد هنا التغيير وليس التعديل لأن الكلمة الأولى أكثر دقة من الثانية، إذ وقع تغيير في مارس 1799. وذلك قبل المصادقة عليها من طرف الولايات المتحدة، فالتغييرات وقعت على مستوى قرار مجلس الشيوخ في 6 مارس 1798. ويقرأ هذا التغيير على الشكل التالي «تقرر بنسبة ثلثي من الشيوخ الحاضرين المتفقين على» أن مجلس الشيوخ ينصح ويوافق على المصادقة على معاهدة السلم والصداقة بين الولايات المتحدة وباي حكومة تونس، المعقودة في شهر أوت عام 1797، شريطة توقيف العمل بالمادة الرابعة عشر من المعاهدة المذكورة آنفا. والتي تتعلق بالرسوم على السلع «بأن تدفع بشكل متبادل من طرف المواطنين ورعايا الطرفين المذكورين في موانئهما الخاصة».

وقد تقرر بأنه تقدم توصية إلى رئيس الولايات المتحدة، أن يدخل في مفاوضات ودية مع الباي والحكومة التونسية، وذلك فيما يتعلق بالمادة المذكورة، لكي يكيّف الشروط من ذلك لمعاهدات الولايات المتحدة الموجودة مع بلدان أخرى. وبينما تعلق قرار مجلس

الشيوخ بالمادة 14 فقط، فإن كاتب الدولة للخارجية، بيكرنيق (Pickering) أعتبر أن المادتين 11 و12 مثيرتان للاعتراض واقترح تغييرهما. واهتم الرئيس بمراجعة ومراقبة مفاوضات المعاهدة حتى بعد عمل مجلس الشيوخ، وهنا نجد في التعليمات التي أرسلت إلى المفاوضين الذين ذكرت أسمائهم سابقا، أن قيمة المعاهدة بلغت 179.044 وليس 107.000 دولار كما هو معروف في الوثائق الأمريكية المتداولة(35).

مفاوضات 1799:

يوجد تقرير كامل للمفاوضات التي أجراها كاثكارت وإيتون بتونس في مارس 1799. في يوميات الأخير، مؤرخة في 15 أفريل 1799، إذ نجد في رسالة رسمية مؤرخة في 1 جوان 1799 أن إيتون يقول أن جوهر نتيجة المفاوضات كان انتظار المعاهدة مع التغييرات - موافقة الباي لستة أشهر على أمل اكتساب العتاد البحري الحربي - طلبه لهدية من الجواهر - وطلبه لسفينة.

لقد أدت المفاوضات إلى تغيير في المواد 11، 12 و14 ولم تتغير بقية المعاهدة. أما طريقة التغيير فتتم بطريقة غير عادية. إذ انتزعت صفحات من الوثيقة الأصلية الموجودة في النص الأصلي، تلك المواد الثلاثة المترجمة وأدخل في مكانها صفحات أخرى بنص جديد أو لتلك المواد الثلاثة (لكن بدون تغيير).

وتلقى الجانب الأمريكي المعاهدة بشكلها الجديد في 26 مارس 1799 من باي تونس بعد تحرير وترجمة المواد الثلاثة بالفرنسية ووضعت في مكانها الصحيح. وأضيف إلى نص الوثيقة أو على الأقل نسخة واحدة من الأصل، فقرة، موقعة من إيتون وكاثكارت باسم الولايات المتحدة وبتاريخ يوم تسليم المعاهدة المغيرة(36).

الوثائق الأصلية:

إن الوثيقة الأصلية الموجودة الآن في إضبارة كتابة الدولة للخارجية توجد في شكل كراس أعيد تصنيفه بالطريقة المذكورة أعلاه.

ويبدو أن الصفحة الأخيرة (بالترتيب التركي) كتبت بعجلة، وبدلاً من مكان صفحة واحدة أضيفت صفحتان كما هو عليه الأمر في الصفحة الأخيرة، كما تظهر الترجمة الفرنسية للفقرة الأخيرة من المعاهدة (غير منسوخة بشكل صحيح)، مثل إثنان (Deux) التي كتبت باثني عشرة (Douze) وكذا نسخة من تصديق إيتون وكاتشارت.

لقد جمعت الوثيقة الأصلية بكاملها في نسخ مطابقة للأصل للاتفاقية المصادق عليها، والتي كتبت بشكل معكوس أو بترتيب تركي في الترقيم. وبالتالي فإن كلمات الديباجة كتبت بشكل مصاد للصفحة الأولى للنص التركي (بالمعنى التركي) وسبقته.

وتشمل توقيعين لأدمز وبيكرنيش. والختم الرقاعي السابق جميعهم في المقدمة. كما تحتوي الإضبارة على أربعة أقسام من الأصول، واحد منها للمعاهدة المذكورة، يعد كاملاً تقريباً، فقد منه صفحة (Sheet) واحدة فقط.

أما الأقسام الثلاثة الباقية فتتضمن (Sheet) المعاهدة كما كتبت في المرة الأولى. وتنتهي في جميع الأقسام الأربعة بالأختام والتوقيعات من طرف تونس.

كما توجد في الإضبارة، إما بشكل منفصل عدة صحائف منفصلة أو لوحدها، أو صفحات مأخوذة من الاتفاقيات بكاملها. وتحمل إحدى هذه الصحائف الأصلية توقيع دافيد همفريز في مدريد بتاريخ 14 نوفمبر 1797، وأخرى تحمل ما يبدو أنه الشهادة الأصلية لإيتون وكاتشارت.

غير أن الجزء السفلي من تلك الصفحة، يتضمن التوقيعات، منزوع بقوة، وتبقى صحيفة أخرى، بدون نص اللهم إلا نص الفقرة الأخيرة وتوقيع جويل بارلو.

إن إعادة صياغة المعاهدة باستبدالها بصحائف جديدة للمعاهدة القديمة، جعل الإضبارة مجموعة غريبة في أجزائها وقطعها.

التصديق:

بعد الاتفاق على المواد المعدلة، بقي العمل من ناحيتين، الشكلية والجوهرية قبل أن تصبح المعاهدة نافذة المفعول.

فقد ذكر إيتون عند إرساله نسخة المعاهدة المعدلة بشأن التصديق عليها أن:

«نسخة المعاهدة المصادق عليها والتي سوف ترسل يتوقع أن تكون صحيحة ونسخة كاملة من المعاهدة التامة المرسله». ثم أنه لا بد من الإشارة إلى رسالة هامة بعثها الباي إلى الرئيس الأمريكي (باللغة الفرنسية) بتاريخ 30 أفريل 1799، والتي ذكر فيها بكل فتور أنه في حالة عدم وصول العتاد البحري الموعد في أول شهر نوفمبر القادم، فإن المعاهدة تكون باطلة(37).

"Le terme expiré, sans que ces effets fussent parvenus, tout traité serait nul et la bonne amitié qui existe, de nouveau rompe"

إن قرار مجلس الشيوخ الخاص بالتشاور والموافقة في 24 ديسمبر 1799، يعد صورة استثنائية إلى حد ما. وذلك عند إشارته إلى المواد المعدلة 11، 12، و14 فقط.

أرسلت الولايات المتحدة نسخة المعاهدة بعد المصادقة عليها إلى إيتون في جانفي 1800. ومعها رسالة من الرئيس الأمريكي إلى باي تونس، ويتضمن الإقرار إحدى النسخ الأصلية التي وصلت من إيتون(38).

وبعد مجادلة أخرى حول العتاد المنتظر وصوله، قدمت الوثائق في النهاية إلى أيدي باي تونس في 27 مارس 1800، وذلك حسب المقتطفات التالية والواردة في رسالة إيتون إلى كاتب الدولة للخارجية في 31 مارس 1800، والتي تشير إلى: قُضي هذا اليوم 26 مارس، في القصر، في ترجمة رسالة الرئيس إلى الإيطالية لتقديمها إلى الباي ومصادقته على المعاهدة، وكذا المعلومات المبلغة من كاتب الدولة للخارجية والمتعلقة بامتيازات العتاد البحري والحربي. وقدمت هذه المعلومات إلى الباي في 27 مارس على الساعة الحادية عشر صباحا. وأبدى ارتياحا كبيرا(39).

ويبدو في نفس الوقت أنه تم التوصل إلى تفاهم وذلك من خلال تنفيذ الفقرة الأخيرة من المادة 12 للمعاهدة من طرف تونس فقط على أن تعتبر الولايات المتحدة ضمن الدول الأكثر حظوة. وفي رسالة سيارة لإيتون من تونس بتاريخ 10 أفريل 1800(40). يذكر ما يلي: « أخيرا سويت أمور الولايات المتحدة بطريقة ودية مع

الباي وإيالة تونس، أود منكم أن تبلغوا هذه المعلومات السارة إلى ربان السفن التجارية الأمريكية، وإلى المعنيين الآخرين، الذين قد يكونون ضمن دائرة اختصاص قنصليتكم. لقد تعهد الوزير الأول للباي شخصيا بأن الفقرة الأخيرة من المادة 12 لمعاهدتنا مع الإيالة، التي أدرجها جوزيف إيتيان فامين، سيكون لها نفس الأثر فيما يتعلق بالسفن التجارية الأمريكية وذلك طبقا للعرف المعمول به مع البلدان الأخرى التي هي في سلم مع تونس ... وبالتالي لا خطر، تتعرض له السفن التجارية الأمريكية القادمة إلى هذا الساحل من الآن».

إعلان المعاهدة:

لا يوجد سجل لأي بيان لهذه المعاهدة ولم يعثر على منشور للمعاهدة في وقت سابق إلا النص الموجود في «مجموعة قوانين الولايات المتحدة» "The Laws of the United States" الجزء الخامس، ص 213-223.

وقد طبع هذا الجزء «الخامس» سنة 1801، غير أن القسم الأول منه، دورة القوانين للجلسة الأولى من المؤتمر السادس (Sixth Congress)، يتضمن نص هذه المعاهدة التي ظهرت سنة 1800.

تم الاعلان عن التغييرات في 26 مارس 1799، في رسالة سيارة لكاثارت من طرابلس والمؤرخة في 4 ماي 1799. جاء فيها (41): «فُوِّضت من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للعمل بالإشتراك مع السيدين: أوبريان وإيتون، من أجل القيام بإدخال تغييرات على المعاهدة التي تدخل فيها ج. إ. فامين بين الولايات المتحدة الأمريكية والإيالة التونسية، أني سعيد أن أعلمكم أن هذه التغييرات قد تمت في المعاهدة المذكورة ووجدت قبولا واستحسانا من الرئيس ومجلس الشيوخ في 26 مارس 1799، وأنه ابتداء من الأشهر التسعة القادمة من ذلك التاريخ بإمكان جميع السلع التابعة لمواطني الولايات المتحدة المصدرة إلى أي ميناء من موانئ الإيالة التونسية أن تدفع ضريبة قدرها 3٪ حسب القيمة».

وعليه أهني البحارة وتجار الولايات المتحدة بأنهم بعيدون كل البعد عن خطر الدول البربرية، شريطة أن يحتاطوا بشكل خاص بجوازاتهم التي تعد ضرورية بكل ما في الكلمة من معنى».

النصوص المطبوعة:

يبدو أنه عندما أحيكت المعاهدة إلى مجلس الشيوخ في المرة الأولى، 21 فيفري 1798، ورد في خطاب الرئيس، جون آدمز، أنه وضع أمام الهيئة «المعاهدة الأصلية» وهي بدون شك النسخة المرسلة من قبل همفريز من مدريد إلى الرئيس للمصادقة عليها. وهي الآن في صحيفة (Sheet) مستقلة في الإضبارة، طبعت مع الخطاب في وثائق كتابة الدولة للخارجية، قسم العلاقات الخارجية، ج II، ص 123.

American State Papers, Foreign Relations, II, p. 123.

ومما يلاحظ على الوثائق الأصلية أن الترجمة الفرنسية لمعاهدة سنة 1797 قد حذفت الجملة الأخيرة من المادة (8) المتعلقة بالأجرة التي يجب دفعها من طرف القبطان لسفينة. وقد لوحظ هذا الحذف خلال مفاوضات 1799. وعليه اكملت الفقرة المحذوفة في النص الأصلي للترجمة الفرنسية، أما التركية فقد بقيت دون تغيير، واستكملت الترجمة الأنجليزية.

الخاتمة

وفي الختام أود أن أسجل بعض الملاحظات التالية حول هذا الموضوع:

1 - أول ما يستدعي الانتباه هنا هو تطور العلاقات بين تونس وأمريكا في فترة وجيزة خاصة بعد 1797 إلى نهاية حرب طرابلس (1801-1805) وكانت الظروف لصالح تونس غير أن ذلك لم يدم طويلا خاصة بعد مؤتمر فيينا (1815) وما جاء بعد ذلك من تحالف أوروبي - أمريكي ضد تونس.

2 - أن كلا من الدولتين كانت تجهل شؤون الأخرى في البداية، فأمریکا كانت مجموعة من المستعمرات البريطانية كما أن أمريكا كانت تجهل هي الأخرى تونس ولا تعرف عنها إلا من الدعاية التي يصف بها الأسرى، ورجال الدين، مما أثر سلبا على العلاقات بين البلدين.

3 - أن تونس عريقة الاستقلال ومن العالم القديم وتقع على البحر الأبيض المتوسط مهد الحضارات الانسانية، بينما كانت أمريكا جزءا من العالم الجديد، فالأولى خبرة بالأحداث الدولية والثانية تنقصها التجربة.

4 - كانت أمريكا تسعى إلى ضمان تسويق تجارتها عن طريق معاهدة صداقة وتجارة مع تونس، بينما كان هدف تونس أعمق من ذلك وأبعد خاصة الناحية العسكرية، إذ أصر الباي على أن تدفع أمريكا الإتاوة السنوية بالعتاد البحري الحربي بدل الأموال المقترحة.

5 - كانت تونس نزيهة في علاقتها مع أمريكا، بينما أمريكا تتربص بتونس، لأنها عاملتها على قدم المساواة مع الدول الأكثر حظوة ومنحتها الحصانة السياسية. ولم تف أمريكا بروح المعاهدة وراحت تتماطل وتطالب بتبديل مواد المعاهدة.

6 - اعتمدت أمريكا في تعاملها مع تونس منطق الصواب، القاضي بتطوير بحريتها وازدهار اقتصادها، بينما تراجعت البحرية التونسية التي كانت ضمن مقدمة البلدان المغربية في هذا الميدان.

- ب -

النصوص الأصلية بالعثمانية

الشرط الثالث

طائفة مرغان سفینه نرینه نریش دلفی و شیماندری مالدریزه هرمنجه بر ندریزه و کز نایه نریش سفینه نریش طائفة مذکوره و شیماندری مالدریزه هرمنجه
بر ندریزه طرفین سفینه نرینه اکرا تا و اهراماندرست سلسله اولنیه به نریش و طرفین مرغان سفینه نرینه : مرغان طائفة طرفین نریش سفینه مال
عدونایه اهریجون نرینه اولنیه ایکی جانبی سفینه نرینه هرمنجه طرفین مالدریزه اولنیه

الشرط الرابع

ای طرف بر جانب سفینه نرینه با هم بدو طم اعطای ای که می بین قاشده بر نرینه راست کردیم تحصیل معشت حاصل اوله و طائفة مرغان اهریجون اولن
ای مقداری معشت قبیلین اولنیه اهریجون اولنیه و وقت مذکوره انباشده انباشده و کین عامه ای که بدو طم به عمل اولنیه بعد مسامحه ای که
و نرینه بر نرینه و وقت مذکوره تجاوز ای که طائفة مذکوره به اهریجون اولنیه تقطیف اولنیه

الشرط الخامس

دوید و دیاره خورشید رخان خورشید راستی که در این وقت خورشید در این وقت
مازنی که در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت
خورشید در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت
خورشید در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت



الشرط السادس

خورشید در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت
خورشید در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت
خورشید در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت
خورشید در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت
خورشید در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت خورشید در این وقت

1997-98 : 1791-99

الشرط الحادي عشر

مرفان طائفه سناج بكماله سفينه فوجيه تونس بمانته كل كرت قوسه في كاهب مذكو وسفينه ايكون قوسه في طوب اطلق سفينه بطريقه ايكون في مرفان
 قوسه في طوب اطيعه واكر قوسه في سفينه طوب اطيعه فانما قوسه في طوب اطيعه ايكون في مرفان طوب اطيعه في مرفان طوب اطيعه في مرفان طوب اطيعه
 بعد مخرجه بر وارل بادو مرفان كمن وير كذا في تونس قوسه في مرفان بمانته وار دقت بر مرفان مخرجه اوله

البريد

[illegible]

الشيخ الفاضل

نشان سفینه سی ماوراء البریه و با نوسن خطا نشانی او را غیریک لیماء اگر داخل اوسه باشد اوزونیه حکم انقراض فرستد سفینه دری کی اولی از کوه کوه
برکتی برساند این حاله اود بعد بخن ریای القرائه ویرد و اگر لیکو بی اضرایه مکتوبه بنه غیبی اولی از کوه کوه سفینه دری کی اولی از کوه کوه
و اگر در بی کاه کوه انقراضی برشی از زم کانه کد لیماء برشی کیدیم و بی برشی از زم کانه کد لیماء

Tunis : 1707-99

السطر السابع عشر

هنا بيوت قورنفلوس نصب ابنه مراد ابد كرس مع وقفي اول نماز التوكل كره قورنفلوس هاروق قد برة مستسنة به مفايرسنة ماز راوله اوله
اعوم واضاد اول نصب هاكي ابي عزك وتبدل ويرينه بشفه كسنة في قورنفلوس نصب ابد وقورنفلوس اهل وعيلتي واتباع هاكلاي تحت قورنفلوس
وقورنفلوس خامسنة ماز كوروت كسند ويات وعلين ساندك غير عجات ايمن وزي كورس عمارت جاري اوزده كركو وير

السطر الثامن عشر

اكر ابي طرف عايسنة بوه اخردم بدع من كسنة اوز رينه ديه ترش ايسه قورنفلوس ويا هود وكورن ويا اينا هسنه وغيره قورنفلوس
انكاه اكر قورنفلوس ويا هود وكيل يا غير بدي شقة يدني باروب ضام اولسه رفقات شقة بجا ميجيه اول خورن مكر وطلبه اوزور



الفصل الثالث عشر

یکی از عیالان که سینه پادشاه را آفرید و در آنجا همه چیز مختلف بود و کانی قریب به سی و پانزده و یکین سینه در خزانه پادشاه
 در آنجا و در آنجا کانی از آنجا آفرید و در آنجا همه چیز مختلف بود و کانی قریب به سی و پانزده و یکین سینه در خزانه پادشاه
 یکی که اولاً کسند از آنجا همه چیز مختلف بود و کانی قریب به سی و پانزده و یکین سینه در خزانه پادشاه

الفصل العشر

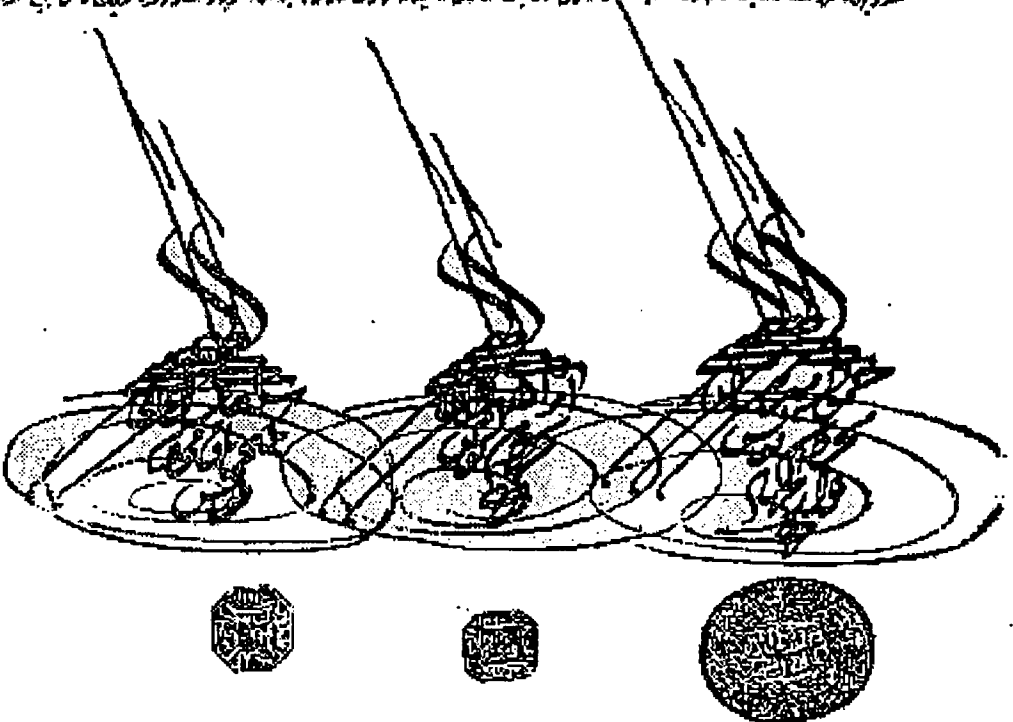
در آنجا همه چیز مختلف بود و کانی قریب به سی و پانزده و یکین سینه در خزانه پادشاه
 در آنجا همه چیز مختلف بود و کانی قریب به سی و پانزده و یکین سینه در خزانه پادشاه
 در آنجا همه چیز مختلف بود و کانی قریب به سی و پانزده و یکین سینه در خزانه پادشاه



الشروط الثالث والعشرون

الشطر الثالث والعشرون
 من حاکم جماعت مرغان او در پناه نعل و ساجت و باغچه انار و دانه اولسه و در هر طرعه مرغانه به شایع و افق اولسه و در هر
 محله صاوت اولیه یکی به خصوصه ناله که در که ناله که با ایند از مرغان و افق اولسه و در هر طرعه شایع و افق اولسه و در هر
 دانه اولسه و با ناله و در هر طرعه شایع و افق اولسه و در هر طرعه شایع و افق اولسه و در هر طرعه شایع و افق اولسه و در هر
 آخره پسندیده ای این وقت و در هر طرعه شایع و افق اولسه و در هر طرعه شایع و افق اولسه و در هر طرعه شایع و افق اولسه و در هر

TUES: 1797-99

[illegible]

- ج -

نص المعاهدة بالعربية مترجم من النص الانجليزي الترجمة الانجليزية (42)

هو المعين

تحت الرعاية السامية(43)، الأكثر قوة لجميع أمراء الأمة العثمانية الذين لهم سلطة فوق الأرض، سلطان البرين(44) وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان غازي سليم(45) خان ابن السلطان غازي مصطفى، الذي تنعم مملكته بالرخاء باذن الله، إلى أن تنتهي الأجيال، معينُ الملوك، خاتم العدل، امبراطور الأباطرة، الأكثر شهرة وعظمة. من الأمير حمودة باشا، الأكثر شهرة وعظمة، والذي يرأس أوجاق تونس، دامت سعادته، وصاحب المقام، الداوي ابراهيم، والآغا سليمان، قائد الانكشاريين ورئيس الديوان، وكافة رؤساء الأوجاق.

إلى صاحب المقام الرفيع والشهير رئيس الكونجرس للولايات المتحدة الأمريكية، وكذا أصحاب المعالي الذين يمارسون ديانة عيسى، ختمت عواقبهم بالخير والرشاد.

لقد عقدنا معاهدة سلم وصداقة الحالية، مع جوزيف إيتين فامين، التاجر الفرنسي المقيم بتونس، والقائم بأعمال الولايات المتحدة الأمريكية، وتضمنت شروطا وقيودا في ثلاث وعشرين مادة، حررت بطريقة لا تترك مجالا للشك لمحتوياتها، وبمثل هذه الوثيقة لا يمكن نكران صحتها.

الشرط الأول

سيكون سلم دائم وثابت بين الولايات المتحدة الأمريكية، وحكومة تونس المحروسة جيدا، وكذا صداقة دائمة ستتمو أكثر فأكثر.

الشرط الثاني

إذا قامت سفينة حربية من كلا البلدين بالاستيلاء على سفينة عدو، والتي قد توجد فيها ممتلكات شخصية منقولة، وملكية، ورعايا الطرفين المتعاقدين، فإنها تردّ جميعاً، وسيعيد الباقي الملكية ورعايا الولايات المتحدة، وسيقوم الطرف الأخير بعمل مماثل. ويتضح من ذلك أن الطرفين لا ينشدان سوى إثبات الحق.

الشرط الثالث

إن البضائع الخاصة بأية دولة قد تكون في حرب مع إحدى الطرفين المتعاقدين، ومنقولة على متن سفن الطرف الآخر، ستعبر من غير مضايقة ودون أية محاولة لإلقاء القبض عليها أو حجزها.

الشرط الرابع

سيقدم الطرفان جوازات المرور الكافية لسفن، قد تكون معروفة وتعامل معاملة الأصدقاء ويأخذ الطرفان في الحسبان المسافة الفاصلة بين البلدين، لاعطاء مهلة ثمانية عشر شهراً، على أن تحترم هذه المهلة في الجوازات الممنوحة، دون طلب الإذن أو وثيقة، والتي تسمى في تونس بـ تِسْتَا، على أن يقدم الإذن بعد انقضاء الفترة المذكورة أعلاه.

الشرط الخامس

إذا التقت السفن التونسية مع سفن حربية تابعة للولايات المتحدة في البحر وهي ترافق سفناً تجارية أمريكية، فإن هذه السفن لا تفتش أو تضايق. ولا يطلب منها جواز سفر، وأنه في هذه الحالة يوثق بما نطق به ضباط السفن، لإعفاء سفنهم من زيارة وحجر صحي. وبالمقابل تقوم السفن الأمريكية بعمل مماثل اتجاه السفن التجارية التي ترافقها سفن تونسية.

الشرط السادس

إذا التقت سفينة تونسية مع سفينة تجارية أمريكية وقامت بزيارة لها بزورقها فإنها لا تطلب منها أي شيء، وإلا تعرضت لعقوبة صارمة. وبطريقة مماثلة، إذا التقت سفينة حربية تابعة للولايات المتحدة مع سفينة تجارية تونسية، فإنها ستراقبها بنفس القاعدة. وفي حالة التجاء عبد إلى سفينة حربية أمريكية، فإن القنصل مطالب باسترجاعه. كما أنه إذا فر أحد من أسراهم على متن السفن التونسية، فإنهم سيردونه. أما إذا ما التجأ أي عبد وفي أي سفينة تجارية أمريكية، وتأكد من أن السفينة قد أقلتت بالعبد المذكور، فإنه سيرد، أو تدفع قيمة فديته.

الشرط السابع

بإمكان مواطن أمريكي سبق وإن اشترى سفينة - غنيمية من أوجاقنا، أن يبحر بجوازنا الذي سنسلمه له لمدة سنة واحدة. وبالمقابل فإنه قد تلتقي سفننا بها، وعليها أن تحترمها. وعلى القنصل من جهته أن يزودها بعقد شراء، واعتبارا للمسافة بين البلدين، فإن هذه المدة ستكون كافية للحصول على جواز صالح. وإذا ما التقت بها سفننا وبدون جواز أمريكي، بعد انقضاء المدة، فإنها ستحجز ويصرّح بها كغنيمية ثمينة، وسيشمل ذلك السفينة والحمولة والطاقم.

الشرط الثامن

إذا ما أجبرت سفينة أحد الطرفين المتعاقدين على الدخول في ميناء الطرف الآخر وكانت في حاجة إلى مؤن ومواد أخرى، فإنه عليهم أن يمنحوها إياها بدون صعوبة، وذلك بحسب السعر الجاري العمل به في المكان، وإن كانت سفينة ما تعاني صعوبة في البحر واحتاجت إلى إصلاحات، فإنه بإمكانها تفريغ حمولتها وشحنها ثانية بكل حرية على ألا تجبر بدفع أي رسم، والقبطان هو الشخص الوحيد الملزم بدفع أجور الذين استخدمهم في شحن وتفريغ البضاعة.

الشرط التاسع

إذا جنحت سفينة لأحد الطرفين المتعاقدين على شواطئ الطرف الآخر، عرضا أو بإرادة ، أو بسبب عاصفة وتحطمت السفينة أو تضررت بطريقة أخرى، فإنه على قائد المنطقة أن يقدم كل المساعدة الممكنة لوقايتها، ولا يسمح لأي شخص أن يقوم بأي اعتراض، وعلى مالك الممتلكات أن يدفع تكاليف تعويض الإنقاذ للذين استخدمهم.

الشرط العاشر

في حالة ما إذا هوجمت سفينة أحد الطرفين المتعاقدين من عدو بمدفع من قلاع الطرف الآخر، فإن السفينة ستدافع عن نفسها وتتم حمايتها قدر الإمكان، ولا يسمح لأي عدو بملاحقتها عند إقلاعها من نفس الميناء، أو أي ميناء آخر مجاور، إلا بعد مرور 48 ساعة على إقلاعها.

الشرط الحادي عشر

عندما تدخل سفينة حربية للولايات المتحدة الأمريكية ميناء تونس، فإن القنصل سيطلب من القلعة تقديم تحية لها، ويحدد عدد الطلقات التي تطلق، وإذا لم يرغب القنصل في التحية، فلا داعي لذلك. وفي حالة ما إذا رغب في التحية، فإن عدد الطلقات سيحدد طبقا للطلب، وستحصى وترد عليها السفينة بعدد من براميل بارود المدفع. وسيتم نفس الشيء فيما يتعلق بالسفن التونسية عندما تدخل أي ميناء من موانئ الولايات المتحدة.

الشرط الثاني عشر

سيتمتع مواطني الولايات المتحدة القادمين هنا قصد القيام بالتجارة بنفس الاحترام الذي يتمتع به تجار الدول الأخرى، وإذا ما أرادوا الإقامة بأنفسهم في موانئها، فلا

اعتراض لهم في ذلك أيضا، وسيكونون أحرارا في الاستفادة بأنفسهم من المترجمين عندما يرون ذلك ضروريا، وبدون أي عائق، وذلك طبقا لأعراف الأمم الأخرى.

وفي حالة ذهاب رعية تونسسي للإقامة بنفسه في أراضي الولايات المتحدة، فإنه سيعامل بطريقة مماثلة. وإذا شحن أي رعية تونسسي لسفينة أمريكية وحملها بالبضائع، وأراد فيما بعد، تفريغ الحمولة أو شحنها في سفينة أخرى، فإننا لن نسمح له بذلك إلا إذا حلت المسألة عن طريق الاحتكام إلى التجار، الذين سيفصلون في الأمر، وبعد القرار، فإن الفصل في النزاع سيكون مطابقا للقرار. ولا يوقف قبطان في ميناء ضد إرادته، إلا عندما تكون موانئنا مغلقة في وجه سفن كل الدول الأخرى، التي قد تكون خاصة بالسفن التجارية، وليس العسكرية منها. وسيوضع رعايا الدولتين المتعاقبتين تحت حماية الأمير، وتحت مسؤولية رئيس المكان الذي يتواجدون فيه، ولا أحد من دونه تكون له السلطة عليهم. وإذا كان حاكم المكان لا يدير الأمور بعدل مقبول، فإن ممثل المكان سيشعرنا بذلك. وفي حالة احتياج الحكومة إلى سفينة تجارية أمريكية، فإنها ستشحن محمولة، وبعدها تدفع أجرة الشحن للقبطان وتكون ملائمة وذلك بمقتضى قصد الحكومة، ولن يرفضها القبطان.

الشرط الثالث عشر

في حالة وجود رعايا أعدائنا بين طاقم السفن التجارية للولايات المتحدة فإنهم لن يصبحوا عبيدا، بشرط ألا يفوق عددهم ثلث الطاقم. وعندما يتعدى عددهم الثلث، فإنهم يصبحون عبيدا، ويتعلق الشرط الحالي بالبحارين فقط، ولا يشمل المسافرين الذين لن يضايقوا بأي حال من الأحوال.

الشرط الرابع عشر

سيدفع تاجر تونسسي، قد يذهب إلى أمريكا بسفينة أجنبية، محملة ببضائع من انتاج مملكة تونس، رسوما (مهما كانت قليلة) مثل تاجر الدول الأخرى، ويدفع التجار

الأمريكيون نفس الرسوم التي يدفعها التونسيون في أمريكا. عن بضائع بلاد هم التي قد يأتون بها إلى تونس في ظل علمهم. غير أنه إذا أحضر تاجر أمريكي أو تاجر من أي دولة أخرى بضائع أمريكية في ظل أي علم آخر، فإنه سيدفع رسم ستة في المائة، وبطريقة مماثلة، إذا أحضر تاجر أجنبي بضائع بلاده تحت العلم الأمريكي، فسيدفع أيضا ستة في المائة.

الشرط الخامس عشر

سيختار مواطني الولايات المتحدة بحرية القيام بأعمال التجارة التي يريدونها في مملكة تونس، دون أية معارضة، وسيعاملون مثل تجار الدول الأخرى. ولكنهم لا يقومون بالتجارة في الخمر، ولا المواد المحظورة. وإذا ما اكتشف أمر أي شخص يتاجر في السلع المهربة، فسيعاقب وفقا لقوانين البلاد. وسيهتم مسؤولي الموانئ والقلاع برقابة قادة السفن والبحارة حتى لا يشحنون المواد المحظورة. وإذا حدث ذلك، فإن الأشخاص الذين لم يهربوا المواد لا يضايقون ولا يلاحقون. وكذا الأمر بالنسبة للسفينة والحمولة، وسيتابع المذنب فقط بعقوبة. ولا يرغب قبطان باستلام البضائع على متن سفينة، ولا تفريغ الحمولة ضد إرادته، ما لم تدفع رسوم الشحن.

الشرط السادس عشر

ستلزم السفن التجارية التابعة للولايات المتحدة التي ترسو بمرسى حلق الوادي أو أي ميناء آخر من موانئ مملكة تونس، بدفع نفس رسوم الإرساء في الدخول والخروج الذي تدفعه السفن الفرنسية، وللعلم فهي سبعة عشر بياستر ونصف من نقود تونس، للدخول، ونفس الشيء عند الخروج، إذا ما أخذت حمولة، ولكنها غير ملزمة، بدفع رسوم الإرساء إذا وصلت في حالة الصابورة ورحلت بنفس الطريقة.

الشرط السابع عشر

سيكون كل طرف من الطرفين المتعاقدين حرا في تعيين قنصل له في بلد الطرف الآخر، وإذا لم يقم هذا القنصل بعمل يتماشى مع أعراف البلد، مثل غيره، فإن حكومة

البلد ستخبر حكومة بلاده لإنهاء مهامه واستبداله، ولكنه سيتمتع، هو شخصيا وعائلته وكذا حاشيته بحماية الحكومة. وبإمكانه أن يستورد مؤن وأثاث لاستعماله الشخصي من غير أن يدفع أي رسم. وإذا ما استورد بضائع (التي يسمح له بها القانون) فإنه سيدفع عنها رسوما.

الشرط الثامن عشر

إذا وجد رعايا أو مواطني أي من الطرفين المتعاقدين في ممتلكات الطرف الآخر، ووقع تحت ديون، أو دخلوا في التزامات، فلا يكون القنصل، ولا دولته، ولا أي رعية أو مواطن مسؤولا بأية طريقة، إلا إذا تعهد القنصل أو غيره من قبل كتابة، وبدون هذا الالتزام المسجل فإن أصحاب الديون لا يستطيعون المطالبة بالتعويض عن الضرر أو الوفاء بالدين.

الشرط التاسع عشر

في حالة وفاة مواطن أو رعية من أحد الطرفين المتعاقدين في ممتلكات الطرف الآخر، فإن القنصل أو الوكيل هو الذي يتولى حيازة ممتلكاته (إذا لم يترك وصية) ويقوم ببيان مفصل عن الممتلكات. وليس لسلطة المكان أي دخل في ذلك. وإذا لم يكن هناك قنصل، فتودع الممتلكات في أيدي أمانة في المكان على أن تحصى هذه الممتلكات بكاملها وتُدفع فيما بعد إلى من له الحق فيها.

الشرط العشرون

سيصبح القنصل قاضيا في جميع الخلافات التي تقع بين رفقائه المواطنين أو الرعايا، وكذا بين كل الأشخاص الذين هم تحت سلطته مباشرة، وتقدم له الدولة التي يقيم فيها، مساعدة لتنفيذ قراراته في كل الحالات التي تستدعي طلب المساعدة.

الشرط الحادي والعشرون

إذا قتل مواطن أو رعية من أحد الطرفين، أو جرح، أو ضرب مواطن أو رعية من

الطرف الآخر، فإن العدالة هي التي تطبق طبقا لقوانين البلد الذي ارتكبت فيه الجريمة، ويكون القنصل حاضرا عند المحاكمة، وإذا فر الجاني فإن القنصل لا يسأل عن المسؤولية.

الشرط الثاني والعشرون

إذا حصل خلاف أو دعوى في القضايا التجارية أو المدنية، فإن القرار سيتخذ عند حضور القنصل، أو شخصية موثوقة يختارها القنصل، والتي تمثله وتسعى لتسوية الخلاف الذي قد يحصل بين مواطني أو رعايا البلدين.

الشرط الثالث والعشرون

إذا حصل خلاف أو نزاع يتعلق بمخالفة أي شرط من شروط المعاهدة الحالية من أحد الجانبين فإن السلم والاتفاق الجيد لا ينقطعان حتى يتم التطبيق الودي. وإذا ما أعلنت الحرب، فإنه تعطى فترة سنة واحدة لمواطني ورعايا الطرفين المتعاقدين لترتيب أمورهم والرحيل مع ملكيتهم. وسيسهل على الاتفاقيات والشروط المبرمة بين الطرفين المتعاقدين بدقة بإذن الله، وقد قمنا بتدوين محتوياتها في طيه. في الشهر الحالي من ربيع الأول هجرية سنة ألف ومائتي واثنني عشر الموافق لشهر أوت من السنة الميلادية سنة ألف وسبعمائة وسبعة وتسعون.

توقيع الباي

(ختم)

توقيع الداوي ابراهيم

(ختم)

توقيع الأغا سليمان

(ختم)

الترجمة الفرنسية للمعاهدة

راجع النص التركي للمعاهدة والترجمة الفرنسية للدكتور J. H. Kramers من Leiden، بالتعاون مع الدكتور C. Snouck Hurgronje. وهذه ملاحظات الدكتور كرامرز:

لقد قارن كرامرز النص الفرنسي مع النص التركي من هذه المعاهدة، ووجد أن الترجمة الفرنسية هي صحيحة وكاملة بصفة عامة. وبين بعض الحالات التي اختلف فيها النص الفرنسي مع التركي.

- في المقدمة: تبين أن النص التركي أفضل من النص الفرنسي المترجم، فمثلا كان لا بد أن يرد النص الفرنسي في البداية: C'est Loui qui aide, وبالانجليزية: He (God) is the Helper وقد ابتدأ النص التركي في وسط المقدمة ب: هو المعين (بالعربية)

كما حذفت الفقرة الأولى من النص التركي في الترجمة الفرنسية، وهي:

"En cherchant l'appui de la sollicitude élevée et de la grace puissante de la Majesté qui préserve l'existence de l'univers et qui a doué de beauté la terre et le ciel qu'il soit exalté"

وبالانجليزية:

"Seeking the support of the exalted care and the potent favor of the Magistry who preserves the existence of the Universe and who was endowed the earth and the heavens with beauty may he be exalted".

وفي المادة 1

فبدلا من "Le magnifique Pacha, Bey de Tunis"

فالترجمة الصحيحة هي: "Le Gouvernement de Tunis la bien gardée"

وبالانجليزية: "The Government of Tunis the well protected".

وفي المادة 5

وبعد كلمات "Recherchées ni modestées"

et on n'exigera pas de passeport" تضيف

وفي المادة 6

تقرأ الفقرة الأولى حرفيا كما يلي:

«إذا التقت إحدى سفننا بسفينة تجارية أمريكية، فإن السفينة التجارية سترسل قاربها. وان قائد السفينة لا يتخذ شيئا سوى ما يسمح به العرف السابق. وإذا قام بأي شيء يعد مخالفا للعرف السابق، فإنه سيعاقب بصرامة من هذه الحكومة».

وفي المادة 7

تعني كلمة «أوجاق» في الأصل (موقد، مدفأة) كما تستعمل أيضا لفوج من الانكشاريين وتعني في الانجليزية (حامية - Garrison) والنظام التركي نظام عسكري يمكن أن نطلق عليه «الدولة العسكرية Garrison State». كما تعني الكلمة الموقع بكامله، وبالتالي يمكن أن تعني كلمة: أوجاق تونس، الإيالة التونسية.

كما وردت كلمة "Chrétien" "Christians" ويعني به الطاقم Crew و équipage

وفي المادة 8. تصحيح: إعادة الشحن «توضع في الهامش لأن النص التركي لا يتحدث إلا عن إعادة الشحن».

وفي المادة 10. إذا دخلت سفينة تابعة لأحد الطرفين في ميناء الطرف الآخر وأطلق عليها طلقة مدفعية من الداخل، فإنه لا بد من حمايتها قدر الإمكان من عدوها.

وفي المادة 12.

الفقرة الأولى

«إذا رغب تاجر أمريكي أن يأتي إلى أحد موانئنا بهدف التجارة، فإنه لن يمنع من ذلك، وإذا أحضر معه شخص كترجمان أو خادم له، فإنه لا يمنع أيضا، غير أنه في حالة قيام الحكومة بالمنع المطبق على دول أخرى فإن الأمريكيين سيتأثرون بنفس المنع كالآخرين.

الفقرة الخامسة

«إذا لم يستطع قائد البلدة أن يفصل في القضية وفقا للعدالة فإن الطرفان سيحيلان القضية إلينا لنيل حقوقهما».

وفي المادة 13.

بداية الفقرة الأخيرة

«لكن فيما يتعلق بالتجار والمسافرين، فإن عددهم لن يؤخذ في الحسبان».

وفي المادة 15.

بدءاً من نهاية الفقرة الأولى ضباط الموانئ والأفضل تقرأ كالتالي:

«إذا ما أخذ الربان والملاحون مواداً ممنوعة إلى سفنهم، فإن الجاني سيعاقب بشدة فيما يتعلق بذلك. أما الأشخاص الآخرون الذين لم يتورطوا في القضية، وبحسب الواقع فإن البحار يعد مذنباً للأعمال المخالفة لأوامر الأجاق (البلاد) ولن تحجز السفينة ولا الحمولة، ولكن يفتش عن الجاني فقط ويعاقب».

وفي المادة 16.

تصحيح كلمة «لاقوليتا» بـ «حلق الواد».

وبالنسبة لكلمة Piaster، فإنها وردت في النص التركي بـ «ريال» من غير إضافة «عملة تونسية».

وفي المادة 18.

بعد كلمتي Neither The Consul فالنص التركي يضيف: أو وكيل، الذي يعني ممثل، ونفس الشيء في بداية الشرط 20 (مرتين) وفي الشرط 21.

وفي المادة 19.

لا توجد جملة «إذا لم يترك وصية» ففي النص التركي غير موجودة.. ومن الأفضل

ترجمة "a qui de droit" و "To the Consul or the Vakil" ب: القنصل أو الوكيل.

وفي المادة 20.

تترجم جملة: "to sanction his decision" ب: من أجل القيام بتنفيذ قراراته.

وفي المادة 22.

تصحیح

«إذا حصل نزاع لأي شخص من أحد الطرفين في البلدة أو في بلد الطرف الآخر، ويكون سببه تجارة أو أمور أخرى، فإن القنصل أو وكيله سيكون حاضرا معا ومعهم لكي يفصل في خلافهما شخص مؤهل بحضوره. وإذا أراد استبداله بشخص آخر يحل محله فله ذلك».

الفقرة الأخيرة.

لم يرد في النص التركي سوى إشارة إلى تاريخ المعاهدة «في بداية شهر ربيع الأول 1212 هـ» ومعلوم أن بداية شهر ربيع الأول يقابلها 24 أوت 1797.

ويلي النص التركي توقيعات بأسماء:

حمودة باشا (على اليمين)، وابراهيم الداوي (في الوسط)، وسليمان ابن محمود (على اليسار)، ووضع تحت كل توقيع ختم كل شخص.

ملاحق

التسلل الزمني لتاريخ تونس

I- يمكن تقسيم تاريخ تونس إلى:

- 1 - ما قبل العهد الفنيقي
- 2 - العهد الفنيقي 913 أو 914 ق م - 146 ق م
- 3 - العهد الروماني 146 ق م - 428 ب م
- 4 - عهد الوندال 429 ق م - 533 ب م
- 5 - العهد البيزنطي أو الاغريقي اللاتيني 533 - 642 ب م
- 6 - الفتح الاسلامي 642 - 1535
- 7 - الفترة العثمانية 1535 - 1705
- 8 - الدولة الحسينية أو عهد البايات: 1705 - 1881
- 9 - الحماية الفرنسية 1881 - 1956
- 10 - استرجاع السيادة الوطنية
- 11 - المجلس التأسيسي يلغي نظام البايات سنة 1957

II - وفيما يلي قائمة بأسماء البايات وفترات حكمهم.

- 1 - حسين باي بن علي التركي، انتخب في 20 ربيع الأول 1117 هـ / 10 جويلية 1705.

مات في 29 صفر 1153 هـ / 13 ماي 1740.

ومعلوم أن علي التركي من كاندي (Candie) وتوجد مقبرته وسط مدينة الكاف وقد قدم في الفترة الأولى لبني مراد وتطوع في الجيش (وان كنت أظن 17 ربيع الأول):

2 - علي باشا انتخب في 17 ربيع الثاني 1148 / 6 سبتمبر 1735

اغتيال في 5 ذو الحجة 1168 / 31 أوت 1756

3 - محمد باي: انتخب في 6 ذو الحجة 1168 / 31 أوت 1756

مات في 14 جمادى الثاني 1171 / 11 فيفري 1759

4 - علي باي انتخب في 14 جمادى الثاني 1172 / 11 فيفري 1759

مات في 13 جمادى الثاني 1196 / 26 ماي 1782

5 - حمودة باشا بن علي: انتخب في 14 جمادى الثاني 1196 / 26 ماي 1782

مات في 30 رمضان 1229 / 15 سبتمبر 1814

6 - عثمان باي أخ حمودة: انتخب في اليوم الثاني من وفاة أخيه

اغتيال في 8 محرم 1230 / 20 ديسمبر 1814

7 - محمود باي: انتخب يوم وفاة عثمان

مات في 28 رجب 1239 / 30 مارس 1824.

8 - حسين باي: تولى يوم وفاة والد حمود

توفي يوم 22 محرم 1251 / 20 ماي 1835

9 - مصطفى باي: انتخب يوم وفاة أخيه حسين

توفي يوم 10 رجب 1253 / 11 أكتوبر 1837

10 - أحمد باي: انتخب يوم وفاة والده

توفي يوم 30 رمضان 1271 / 30 ماي 1855

11 - محمود باي: انتخب يوم وفاة عمه

توفي يوم 24 صفر 1276 / 22 سبتمبر 1859

12 - محمد الصادق باشا باي: انتخب يوم وفاة أخيه

توفي يوم 15 ذو الحجة 1299 / 27 أكتوبر 1882

13 - علي باي باشا: تولى بعد وفاة أخيه.

وقد اهتم هؤلاء البايات بشكل متفاوت بشؤون العلم والعلماء، فقاموا ببناء «جوامع ومدارس للتعليم وأوقفوا عليها أوقاف لفائدة المشائخ المدرسين لها والطلبة كمدرسة النخلة بجوار جامع الزيتونة (1714/1126) والمدرسة الحسينية الصغرى (1716/1128)، ومدرسة الجامع الجديد (1726/1139) ومدرسة حوانيت عاشور والمدرسة الباشية (1752/1116) والمدرسة السليمانية (1754/1168) ومدرسة بئر الحجار (1756/1170) والمدرسة الحسينية الكبرى في حدود (1776/1190).

III - مشروع رسالة اعتماد من الكونجرس إلى إيالة تونس

«ترجمة»

إلى أمراء، وملوك وحكام تونس

نحن، الولايات المتحدة الأمريكية، في اجتماع للكونجرس، نرغب في تشجيع وإقامة سلام ووفاق بين أمتنا وإيالة وحكومة تونس، قد عينا جون آدمز (John Adams) الموقر، أحد وزرائنا المفوضين، سابقا، للتفاوض حول السلام، ويشغل الآن منصب نائب في الكونجرس عن ولاية مسّا تشوساتس (Massachusetts) ورئيس محكمة الولاية المذكورة. وكذا الدكتور المحترم بن جامين فرانكلين (Benjamin Franklin)، وزيرنا المفوض في بلاط قصر فرساي، وهو أيضا وزيرنا المفوض للتفاوض حول السلام، والمحترم طوماس جيفرسون (Thomas Jefferson)، نائب في الكونجرس عن ولاية فرجينيا (Virginia)، والحاكم السابق للولاية المذكورة، وقد منحنا لوزرائنا المفوضين أو للاثنين منهم كامل السلطات في التفاوض باسمنا وعقد معاهدة صداقة وتجارة، مع سيادتكم، ومنحناهم

أيضا أو لاثنين منهم، تعيين وكلاء في العمل المشار إليه نيابة عنهم وذلك حسب تقديرهم للظروف الملائمة، ونطلب منكم، سادتي الأمراء منح كامل الاعتماد لما يقدم إليكم من رسائل الاعتماد سواء من وزرائنا أو نيابة عنهم. ونأمل منكم أن تيسروا التعاون معنا في إقامة مثل هذه المعاهدة على أن تكون دائمة وذات نفع مشترك، نتمنى لكم الصحة والازدهار.

حررت في الكونجرس، مجلس الشيوخ بمدينة نيويورك
في يوم ألف وسبعمائة وخمس وثمانون
وقعت بالإجماع

ملاحظة: ورد مشروع هذه الرسالة في شهر ماي 1784، من كاتب الدولة للخارجية إلى الدبلوماسيين الأمريكيين في أوروبا (ترجمة صاحب البحث).

IV - قناصل الولايات المتحدة الأمريكية بتونس

1797 - 1861

- 1 - ويليام إيتون (Eaton William) من 7 جويلية 1797 - 1803.
غير أن بعض الوثائق تشير إلى 18 ديسمبر 1798 - 16 ديسمبر 1801.
والصحيح هو الأول لأنه شارك في حرب طرابلس بعد 1803، واحتل درنة في 27
أفريل 1805.
- 2 - تشارلز كوكس (Charles Cox) 1807 - 1814، وذلك حسب رسالة لير
(Lear) إلى كوكس في 17 فيفري 1807.
- 3 - مرد خاي مانيوال نوح (Mordecai Manuel Noah) 1814 - 1815 أبعد
بسبب انتمائه الديني كيهودي.

4 - س. د. هيب (S.D.Heap) 13 ديسمبر 1824 - 1842 خلفا لكوكس الذي نقل إلى طرابلس.

5 - ويليام برون هودسون (William Brown Hodgson) 4 أبريل 1842.

6 - ج. ه. بين (J.H. Paine) 27 جويلية 1842 - 1845 عين قنصلا خلفا لهودسون الذي استقال.

7 - س. د. هيب من ولاية بنسلفانيا (للمرة الثانية) 18 ديسمبر 1845 - 1850 خلفا لبين ثم استدعي.

8 - ج. ه. بين (للمرة الثانية) 9 سبتمبر 1850 - 1852 عين قنصلا خلفا لهيب ثم أبعد.

9 - ه. ماجور (H. Major) 30 أوت 1852 توفي.

10 - ج. ه. نيكولسن (H. H. Nicholson) من ولاية ميرى لاند، 31 أوت 1852.

11 - س. هيب (للمرة الثالثة) 15 مارس 1853 - 1854 خلفا لنيكولسن الذي استدعي، توفي هيب بتونس ودفن بمقبرة البروتستانت بتونس العاصمة، تزوج سنة 1810، من مارقرت بورتير (Margret Porter) أخت الكومدور (Porter) وأنجب منها (5) أطفال.

12 - و. پ. شاندر (W.P. Chandler) من ولاية ديلوار، 11 جانفي 1854 - 1857 خلفا لهيب.

13 - ج. وس نيكولسن (J.W.S. Nicholson) من ولاية ديلوار 2 ماي 1860 - 1861

14 - ج. ه. بيترس (J.H. Peters) من ولاية كارولينا الشمالية، 10 جويلية 1861

- ز -

الهوامش:

- (1) - Prentiss, Charles, - Life of the late General Eaton, Brookfield, 1813, pp. 67-68, 85.
- (2) - American State Papers, Foreign Relations, vol. I, p. 104.
- (3) - Secret Journals of the Acts and Proceedings of Congress, 4 vols, Boston, 1820-1821, II pp. 10, 28.
- (4) - Several Treaties of Peace and Commerce, London, 1686, pp. 157, 203.
- (5) - Adams, Charles F. - The works of John Adams, Boston, 1853, vol. VIII, p. 150.
- (6) - Allen, Gardner, W., - Our Navy and the Barbary Corsairs, Cambridge, 1905, pp. 60-62.
- (7) - Henry De Gérin-Ricard, - Etienne Famine et son vrai role diplomatique a Tunis (1795-1802 in Revue Tunisienne, no 49 (janvier, 1905), pp. 183-88.
- (8) - Ibid, pp. 185-86.
- (9) - Ibid, pp. 188-89.
- (10) - Despatches from U.S. Consuls in Algiers (1785-1906) in Archives Nationale d'Algerie, M.23-19 Rolls. p. 80.
- (11) - Naval Doc., Related to the U.S. Wars with the Barbary powers. 6 vols Washington 1939-1944, vol. 1 p. 158.
- (12) - Rev. Tun., p. 179.
- (13) - Ibid, p. 192.
- (14) - Ibid, pp. 182-83.
- (15) - Ibid., p. 181.

- (16) - D.S., Consular Despatches, Tunis.
- (17) - Prentiss., p. 136.
- (18) - Naval, I, pp. 184-185.
- (19) - Rousseau, Alphonse, *Annales tunisienne*, Paris, 1864, pp. 236-37.
- (20) - Naval, I, p. 212.
- (21) - Ibid, I, p. 268.
- (22) - Ibid., pp. 270-73.
- (23) - Instructions to Richard O'Brien, William Eaton and James Leander Cathcart, in *Am. State Papers, For. Rel.* II, p. 281.
- (24) - Sen - Executive Journal, I, pp. 328-330.
- (25) - State Papers and Publick Documents of the U.S., Boston, 1819, vol. IX, pp. 374-75.
- (26) - Ibid, X, pp. 376-77.
- (27) - Laws of the United States of America, 5 vols, Washington, 1815, vol. I, pp. 297-302.
- (28) - Schuyler, Eugence, - *American Diplomacy and the Furtherance of Commerce*, London, 1816, pp. 216-19.
- (29) - D.S., 1 Archives, Tunis, 1793-1801.
- (30) - D.S., 3 Consular Despatches, Algiers.
- (31) - D.S., 1 Archives, Tunis, 1793-1801.
- (32) - D.S., 4 Despatches, Spain, no 120, November 14, 1797.
- (33) - Executive Journal, I., pp. 263-64.
- (34) - D.S., 1 Consular Despatches, Tunis.
- (35) - CL, Algiers, vol. 1, Part 1, April 1785-July 1795.
- (36) - Naval Doc., I. p. 158.
- (37) - Observations of Richard O'Brien on negotiations for Peace with Tunis. Naval Doc., I, pp. 184-5.
- (38) - Dip. Cor., Inst. to Min., BK3, June 1795-Jan.1796.

(39) - Naval Doc., pp. 210-214 and 268-272.

(40) - Naval Doc., II, pp. 387-401.

(41) - The Laws of the United States, folwell, ed., V., pp. 13-23.

(42) - الترجمة من عمل الباحث، والنص موجود في. Naval Doc., II, pp. 402-415.

(43) - المعاهدة الوحيدة التي عقدت تحت رعاية السلطان العثماني (المترجم).

(44) - سلطان البرين والبحرين: أطلق على الصالح نجم الدين أيوب في نص تشييد بتاريخ سنة 647 هـ في قلعة بصرى، وكذا على السلطان قلاوون في نقش بتاريخ 683 هـ في مدرسته. ويقصد «بالبرين» هنا، بر افريقية وآسيا. و«بالبحرين» البحر الأبيض والبحر الأحمر (المترجم).

(45) - سليم الثالث: سلطان تركيا من 1789 إلى 1807 (المترجم).

اتفاقية 24 فيفري 1824

تفاوض على هذه الاتفاقية من الجانب الأمريكي، ويليام إيتون William Eaton وجيمس ليندر كاثكارت James Leander Cathcart، وريتشارد أوبريان Richard O'Brien (والأخير كان غائباً) ومن الجانب التونسي الباي حمودة باشا.

وقد كلف الرئيس الأمريكي، جون آدمز، الممثلين الأمريكيين بالتفاوض وسلمهم رسالة اعتماد، موجهة إلى الباي حمودة باشا، مؤرخة في 15 جانفي عام 1800 لتعديل المواد 11، 12، و 14 من المعاهدة الموقعة في 28 أوت 1797 و 26 مارس 1799. ولم يتم الاتفاق على هذه المواد إلا في فترة حكم محمود باشا وحسان باي سنة 1824.

لغة الاتفاقية: أنجليزية

عرضت على مجلس الشيوخ في 15 ديسمبر 1824 (مع خطاب الرئيس في 13 ديسمبر 1824)

قرار الاستشارة والموافقة: في 13 جانفي 1824

التصديق: تمت المصادقة عليها بين 13 و 21 جانفي 1825.

وقد اعترضت بريطانيا على تعديل المادة (12) بين تونس والولايات المتحدة، وجاء ذلك في تصريح اي تونس في 9 سبتمبر 1825، في رسالة موجهة إلى القنصل البريطاني بتونس، السيد طوماس ريد Thomas Reade، ردا على الرسالة الموجهة إلى ابنه حسين باش مملوك. ومما جاء في رسالة الباي، حسان باشا.

«لقد استلمت الرسالة التي وجهتموها إلى ابننا حسين باش مملوك، وقرئت أمامنا، وقد ذكرتم أن المادة (12) المبرمة مع الحكومة الأمريكية، يجب أن تغيّر المادة (2) من المعاهدة المبرمة مع الأميرال الانجليزي، فريمانت Freemante (1) واني اخبركم أن المادة (12) المبرمة مع الأمريكيين لا علاقة لها باختلاف مع المادة (2) المبرمة مع الانجليز....».

حررت بتاريخ 26 من شهر محرم 1241 هـ / 9 سبتمبر 1825

التوقيع حسان باشا

حسين باش مملوك

وحيث أن مختلف مواد معاهدة السلم والصداقة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحمودة باشا، السعيد الذكر، في شهر ربيع الأول من سنة 1212 هـ / أوت 1797، وحسب التجربة فإنه كان من الضروري التغيير والتعديل حتى يتسنى للولايات المتحدة أن تكون على قدم المساواة مع الدول الأكثر رعاية والتي لها معاهدتين مع تونس وكذا اثبات واحترام للحكومة الأمريكية ورغبة منها في استمرار العلاقات الودية الغير متدهورة والتي كانت موجودة بين الدولتين، وبهذه الاتفاقية وافقت وأبرمت مع سمو جلالته محمود باشا، باي تونس هذه الاتفاقية التي وقعها عن الجانب الأمريكي، س. د. هيب S.D. Heape، القائم بأعمال الولايات المتحدة الأمريكية بتونس. وتم الاتفاق على تعديل المواد 6 و11، و12 و14 من المعاهدة المذكورة، وعليه تم الاتفاق على تعديل المواد المشار إليها أعلاه لتقرأ كما يلي:

المادة 6:

إذا التقت سفينة تونسية مع سفينة أمريكية، فإنها ستزورها بمركبها ولا يسمح إلا لشخصين للصعود إلى متن السفينة سلميا، حتى يتأكد من أن السفينة أمريكية الهوية. وفي حالة وجود مسافرين من جنسيات أخرى على متن السفينة، فإنه يسمح للسفينة ومن فيها بمواصلة طريقهم، ولا ينتزع هذين الشخصين أي شيء من السفينة، وإذا

خالفا ذلك فإنهما سيعاقبان بصرامة. وفي حالة فرار عبد والتجأ إلى سفينة حربية أمريكية، فإنه سيكون حرا، ولا يطالب باستعادته أو دفع قيمته.

المادة 11:

تقدم تحية بواحد وعشرين طلقة لسفينة حربية أمريكية عند دخولها ميناء حلق الواد. وترد السفينة الحربية على التحية بالمثل فقط، ولا تدفع البارود، كما ورد ذلك في المادة 11 الحادية عشر السابقة من هذه المعاهدة، والتي ألغيت بموجب هذه الاتفاقية.

المادة 12:

سيجد مواطني الولايات المتحدة القادمين إلى الأراضي التونسية قصد التجارة ثمة، نفس الاحترام الذي يتمتع به تجار الدول الأخرى، وإن رغبوا في الإقامة بأنفسهم في موانئنا فلا معارضة لهم أيضا، وهم أحرار في الاستفادة من التراجمة عندما يرون ذلك ضروريا دون أية عقبة وفقا لأعراف الدول الأخرى، وإن ذهب تونسي ليستقر في أراضي الولايات المتحدة، فإنه سيعامل بالمثل. وفي حالة استئجار تونسي لسفينة أمريكية وحملها بضائع، ثم أراد بعد ذلك تفريغ الحمولة، أو شحن هذه البضائع على متن سفينة أخرى، فإننا لن نسمح له بذلك إلا إذا فصل في الأمر وذلك بالعودة إلى التجار، الذين سيفصلون في الواقعة، وبعد القرار، يكون الفصل مناسبا لذلك.

لا يعتقل قائد السفينة في ميناء ضد إرادته، إلا عندما تكون موانئنا مغلقة في وجه جميع سفن الدول الأخرى، والتي قد تحدث فيما يخص السفن التجارية، ولا يشمل ذلك السفن الحربية. وستوفر الحماية لرعايا ومواطني البلدين على التوالي التونسيين والأمريكيين في الأماكن التي قد يتواجدون فيها، من قبل مسؤولي الحكومة المتواجدين في عين المكان. وفي حالة فشل مثل هذه الحماية، وتعويض أي ضرر، فإن الطرف المتضرر يلجأ إلى السلطة المسؤولة في كلا البلدين، حتى يسترجع الحماية الكافية والعدالة الكاملة. وفي حالة احتياج الحكومة التونسية إلى سفينة أمريكية لخدمتها،

وتكون هذه السفينة متواجدة في الايالة، ولم تؤجر من قبل، فإن الحكومة التونسية لها الأفضلية عندما تدفع نفس الأجرة التي يدفعها التجار الآخرون، عادة. لنفس الخدمة، إذا لم يكن للخدمة سابقة معهودة.

المادة 14:

سيسمح لجميع السفن التابعة لمواطني وقاطني الولايات المتحدة بالدخول إلى موانئ مملكة تونس ويتاجرون فيها بحرية مع رعايا وقاطني هذا البلد مع دفع الرسوم المعتادة التي تدفعها الدول الأخرى الأكثر رعاية في وقت السلم مع الإيالة.

وبطريقة مماثلة، يسمح لجميع السفن التابعة لرعايا وقاطني مملكة تونس بالدخول إلى مختلف موانئ الولايات المتحدة، ويتاجرون بحرية مع مواطني وقاطني هذا البلد مع دفع الرسوم المعتادة التي تدفعها الدول الأخرى الأكثر رعاية في وقت السلم مع الولايات المتحدة.

أبرمت ووقعت وختمت هذه الاتفاقية في قصر باردو، قرب تونس، يوم 24 من جمادى الثاني القمري سنة 1239 هـ / 24 من شهر فيفري 1824 من السنة الميلادية.

وفي سنة 48 من استقلال الولايات المتحدة، وبرغم ذلك يؤجل التصديق النهائي لرئيس الولايات المتحدة إلا بعد استشارة وموافقة مجلس الشيوخ.

التوقيع: س. د. هيب S. D. Heape

القائم بأعمال الولايات المتحدة الأمريكية، بتونس.

ختم محمود باشا

ختم حسان باي

- و -

النص الأصلي بالانجليزية

NILES' REGISTER—FEBRUARY 5, 1825—TREATY WITH TUNIS. 855

of island that the assembly of my concession shall terminate the first session of my reign. You will be present at this august ceremony, and in the presence of this august nation and king, I will take the oath to maintain the institutions granted (outgraces) by my father.

I thank His Majesty for having designed to make use of me to repair the misadventures of my people, and I conjure it to protect this beautiful Father, which I am proud of governing.

The king's coronation will take place in May or June.

His Majesty, who was implicated in general Berton's conspiracy, has been condemned to death at Paris.

Spain. The relations have taken place in the summer months against the revolutionaries, great numbers of whom had sought refuge in Gibraltar, and were in great distress. Lately, released as Barcelona from Madrid, speak of the imprisonment of the duke of Medinaceli, and count Alencara, both descendants of the royal family. So far from these descendants being hated the nation, it appears that symptoms of revolt were every where showing themselves, and it was apprehended, that the withdrawing of the French troops would be the signal for a general rising. It was even reported, that the revolutionists had taken possession of Majorca, and had collected armed vessels, with which they were sailing against Spain.

Private letters from Bayona, state that all the French troops had retired on the banks of the Ebro, and that the barracks were now occupied by Spanish troops.

Portugal. The king of Portugal is said to have become tired of governing, and to have prepared to abdicate. French influence appears to predominate at Lisbon, which has invited a good deal of jealousy in England. M. Hyde de Neuville had left Lisbon for Paris.

It was likewise reported that the king had refused to ratify a treaty, concluded at London between the ministers of Brazil and Portugal, by which the latter was to acknowledge the independence of the former.

Austria. A general concentration of Austrian troops on the Turkish frontier had taken place; but it was said to be only to establish a temporary cordon against the plague.

Germany, generally. It is said that nearly fifty thousand families have suffered by the overflowing of the Rhine in Germany. Through which districts the waters sweep off every description of property and all their little farming stock. The harvest of the Rhine have been broken down, and much suffering has been the consequence, particularly in the grand duchy of Baden. The villages have been assailed by the British nation for relief.

Sweden. At Stockholm, in the recent barrages, vessels were seen from their masts, and driven against each other; the boats of harbor were carried away, and the rivets were so completely blocked up with trees, torn up by the roots, that travellers were under the necessity of cutting their way through with hatchets. Twenty-five vessels, near the bridge of Munkbro, upon the lake Malar, were carried away with the bridge, and much damaged.

Denmark. In the city of Christiania, the lower streets, and the quarters of Stenland and Fensborg, were completely inundated by the waters of the Elbe, which suddenly rose three fathoms, and fell again lower than their ordinary level. The loss in cattle, sheep, horses, horses, was immense.

Russia. A most interesting and melancholy event has occurred at St. Petersburg, occasioned by the overflowing of the Neva, in a storm. The bodies of more than a thousand persons have been found in the harbor, and eight hundred persons are still missing.

Nearly all the provisions of the capital have been destroyed, and, as the winter is at hand, it is to be feared that the population remaining will suffer the effects of famine.

The whole armament of imperial Russian mercenaries, men and horses, have perished. A vessel of 100 guns has completely disappeared, and all the European vessels in the harbor of Cronstadt, and the sailing vessels have been washed away, and the great bridges were floating through the straits. Whole stores of cannon and guns have been destroyed, these articles have risen 50 per cent.

The gale blew upon the shores of England and Ireland, and, after having wrought into fury the northern sea, and caused numerous shipwrecks upon the northern coast of Scotland, passed by Greenland and Shetland, continually rising more and more from southwest to northeast.

A St. Petersburg article says, the population of the whole Russian empire, including the Kingdom of Poland and the principality of Finland, amounted, at the beginning of the year, according to very exact statistics, to 57,388,000 souls. In the same article it is asserted that the population of Russia increases annually half a million.

Greece and Turkey. The Greeks have obtained a victory over the Turks about the middle of November, and the government had already announced the blockade of Patras and Lepanto. The Turks were withdrawing their troops, and talked of forming a new army for another campaign in the spring. It is acknowledged, however, that they must die slowly.

The captain pacha has sent a note to the pacha (pacha) for his conduct during the campaign, and the admiral is declared to be the worst of traitors to his duty.

The Greek Chronicle, published at Missolonghi, has published two decrees of the government, the first being an amnesty, after a list of twenty which had attempted to seize upon the government, and the second relating to the commerce of the island, and some complaints which have been made against the Greek prisoners. While the government intend to prosecute which exist to punish the persons of warfare, for measures which are alleged to protect Greece.

Spain. The Spanish war has continued; but they were so late passed, that they threatened a number of the British army. The army even had caused a suspension of operations. The state of the lower classes of the native population, at Madrid, was so deplorable as to necessitate no less than fourteen thousand persons to be fed daily at the depots established by public subscription.

Central America. A correspondent from Honduras, of the 10th Dec. states, that a serious disturbance had taken place in the port town of Truxillo, in the central district of Central America, caused, as it is said, by the arrival of a new commandant, (of course, who acted the independence) for the most part black Caribs, to exhibit those who sold any authority under the royal government.

Treaty with Tunis.

BY THE PRESIDENT OF THE UNITED STATES TO AMERICA: A PROCLAMATION.

Whereas an act of friendship between the United States and the Kingdom of Tunis, was agreed upon and concluded, between the plenipotentiaries, the King and S. D. Hassan, plenipotentiary of the United States in Tunis, on the 17th day of February, was August 18th, and 19th, 1824, by the articles in the treaty following, to which you are referred for a more complete view of the treaty, and the substance of it.

between friendly relations of the lands of peace and friendship, concluded between the United States of America and Tunisia, East and West, of happy memory, in the month of March, 1912, in the year of the Hijrah, 1332, corresponding with the month of August, of the Christian year 1912, here, by express agreement, been found to require alteration and amendment. In order, therefore, that the United States should be placed on the same footing with the great favored nations, having treaties with Tunisia, as well as to manifest a respect for the American government, and a desire to continue, unimpaired, the friendly relations which have always existed between the two nations, it is hereby agreed and concluded, between his highness King Mohammed Vahid, Bey of Tunis, and H. D. Bryan, ambassador of the United States of America, that alterations be made in the sixth, seventh, eighth, ninth, and tenth articles of said treaty, and that the said articles shall be altered and amended in the treaty, to read as follows:

ARTICLE SIXTH—As amended.

If a Tunisian corsair shall meet with an American vessel, and shall detain it with her cargo, two men only shall be allowed to go on board, promptly. In custody of the crew of the vessel, who, as well as any passengers of other nations they may have on board, shall stay for, both them and their goods, and the said two men shall not exact any thing, on pain of being severely punished. In case of escape, and if the vessel or cargo is taken possession of by an American vessel of war, it shall be free, and no demand shall be made either for its restoration or for payment.

ARTICLE SEVENTH—As amended.

When a vessel of war of the United States shall enter the port of the kingdom, she shall be saluted with twenty-one guns, which salute the vessel of war shall be returned for gun only, and an answer will be given, as indicated in the schedule of events of this treaty, which is hereby annexed.

ARTICLE EIGHTH—As amended.

If a Tunisian corsair shall meet with an American merchant vessel, and shall detain it with her cargo, she shall not exact any thing, under pain of being severely punished. And, in like manner, if a vessel of war of the U. S. States shall meet with a Tunisian merchant vessel, she shall observe the same rule. In case a vessel shall take refuge on board of an American vessel of war, the corsair shall be required to come him to be arrested; and if any of their passengers shall escape on board of the Tunisian vessels, they shall be released, but if any slave shall take refuge in any American merchant vessel, and it shall be proved that the vessel has departed with him and cargo, then he shall be captured, or his ransom shall be paid.

ARTICLE NINTH—As amended.

When a vessel of war of the United States of America shall enter the port of Tunis, and the corsair shall request that the corsair translate her, the number of guns shall be fixed which he may request; and if the said corsair does not submit a salute, there shall be no question about it.

But, in case he shall seize the salute, and the number of guns shall be fixed which he may have requested, they shall be counted, and returned by the vessel in as many barrels of cannon powder.

The same shall be done with respect to the Tunisian corsairs, when they enter any port of the U. S.

ARTICLE TENTH—As amended.

When citizens of the United States shall come within the dependencies of Tunis to carry on commerce there, the same respect shall be paid to them which the merchants of other nations enjoy; and if they wish to establish themselves within our ports, no opposition shall be made thereto, and they shall be free to avail themselves of such interpretations as they may judge necessary, without any obstructions, in conformity with the usages of other nations, and if a Tunisian subject shall go to establish himself within the dependencies of the U. States, he shall be treated in like manner; if any Tunisian subject shall freight an American vessel, and load her with merchandise, and shall afterwards want to unload, he shall then be allowed to unload on board of another vessel, we shall not permit him until the matter is determined by a conference of merchants, who shall decide upon the case, and, after the decision, the determination shall be confirmed to.

No captain shall be detained in port against his consent, except when our ports are shut for the vessels of all other nations, which may then place with respect to merchant vessels, but not to those of war.

The subjects and citizens of the two nations, respectively, Tunisians and Americans, shall be protected in the places where they may be, by the officers of the government there existing but, on failure of such protection, and for redress of every injury, the party may resort to the chief authority in each country, by whom adequate protection and complete justice shall be rendered. In case the government of Tunis shall have need of an American vessel for its service, such vessel being within the registry, and not previously engaged, the government shall have the preference, on its paying the same freight as other merchants usually pay.

ARTICLE ELEVENTH—As amended.

When citizens of the United States shall come within the dependencies of Tunis, to carry on commerce there, the same respect shall be paid to them which the merchants of other nations enjoy; and if they wish to establish themselves within our ports, no opposition shall be made thereto, and they shall be free to avail themselves of such interpretations as they may judge necessary, without any obstructions, in conformity with the usages of other nations; and if a Tunisian subject shall go to establish himself within the dependencies of the U. States, he shall be treated in like manner. If any Tunisian subject shall freight an American vessel, and load her with merchandise, and shall afterwards want to unload, or shall then be allowed to unload on board of another vessel, we will not permit him, until the matter is determined by a conference of merchants, who shall decide upon the case, and, after the decision, the determination shall be confirmed to.

No captain shall be detained in port against his consent, except when our ports are shut for the vessels of all other nations, which may then place with respect to merchant vessels, but not to those of war.

The subjects of the two contracting powers shall be under the protection of the prince, and under the jurisdiction of the chief of the place where they may be, and no other person shall have authority over them. If the commandant of the place does not conduct himself agreeably to justice, a representation of it shall be made to us.

In case the government shall have need of an American merchant vessel, it shall engage it to be freighted, and then a suitable freight shall be paid to the captain, agreeably to the resolution of the government and the captain shall not deduct it.

RULES' REGISTER—FEBRUARY 5, 1855—MR. CLAY'S SPEECH. 257

for the same service or at the like rate, if the service be without a customary protocol.

ARTICLE 14.—*Ports of call.*

All vessels belonging to the citizens and inhabitants of the United States, shall be permitted to visit the ports of the Kingdom of Tunis, and freely trade with the subjects and inhabitants thereof, on paying the usual duties which are paid by other vessels of the same nation at ports with the same flag. In like manner, all vessels belonging to be subjects and inhabitants of the Kingdom of Tunis shall be permitted to enter the different ports of the United States, and freely trade with the citizens and inhabitants thereof, on paying the usual duties which are paid by other vessels of the same nation at ports with the United States.

ARTICLE 15.—*Navigation.*

A Tunisian merchant who may go to America with a vessel of any nation, shall be loaded with merchandise, which is the production of the Kingdom of Tunis, which pay duties, (small or large, like the merchandise of other nations; and the American merchant shall equally pay for the merchandise of their country, which they may bring to Tunis, under the flag of the same ship, as the Tunisian pay in America. But, if an American merchant, or a merchant of any other nation, shall bring American merchandise, under any other flag, he shall pay six per cent duty on the same. If a foreign merchant shall bring the merchandise of his country, under the American flag, he shall pay six per cent.

Convention signed and ratified, at the Palace of Madrid, near the birth-day of the moon-Jambou, on 11, the year of the heifer, 1223, corresponding with the 24th of February, 1811, of the Christian year, and the 25th year of the independence of the United States, recognizing the good intentions, for the satisfaction of the President of the United States, by and with the plenipotentiary of the said States.

J. A. HARRIS, Charge d'Affaires. [L. S.]
SIOU-MAN-HO, Charge d'Affaires. [L. S.]

And whereas, the Senate of the United States did, on the 14th of January instant, two thirds of the members present concurring therein, advise and consent to the ratification of the convention recited, and the said advice and consent, in pursuance of the said advice and consent, have ratified, on the part of the United States, the said articles.

Now, therefore, I do hereby declare the same, and have caused the said articles to be made public to the end that they, and every clause thereof, may be seen, may be observed and fulfilled with good faith by the United States and their citizens. In witness whereof, I have hereunto set my hand, and caused the seal of the United States to be hereunto.

Done at the city of Washington, this twenty-first day of January, in the year of our Lord one thousand eight hundred and twenty-five, and of the independence of the United States the forty-eighth. JAMES MONROE.

By the President
John Adams, Secretary of State.

Mr. Clay's Speech.

THE HOUSE OF REPRESENTATIVES, FEBRUARY 5, 1855.
JANUARY 17.

The question before the House for its consideration, with 100,000 dollars—

Mr. Clay (Republican) rose, and observed, that, from his attachment to that system of internal policy, of

which the American people before the completion of a part, he had entertained a wish to refer to their consideration some questions in relation to which had formerly expressed his own opinion, but had he anticipated the state of expediency which it would be necessary for him to adopt in his position, he had not been able to do so. He had, however, collected himself with great care, and he had been able to do so.

The subject proposed, to wit, involved a question which had often been debated in this House, and the general views of which were almost as familiar to the minds of those who he addressed as the alphabet of reading any thing to that knowledge of it which they already possessed. Indeed, he considered a view of policy which he had in this subject has been long considered and discussed by the members of the House as a subject of discussion. Yet he would say that much credit was due to the question, as it has been raised, and its decision of a power in the general government to carry into effect a system of internal improvements, as pertaining to the question whether the system of internal improvements should be promoted or not—a question which involved the current hopes and the brightest prospects of our country. As to the opinion, that the existing one of these improvements is changed into the system of internal improvements, it is, in fact, a subject which cannot be separated from the subject of internal improvements. The House has no more right, however, to do so, than the individual States have, to make internal improvements in the general system, than you have to ask them to make one for the current system, or to build a new system for the general system, because some of them may happen to have a greater local interest in it.

They are no more bound to do any one of the duties which relate to the general government, than it is to do any one of the duties which pertain to it. It is, in fact, a subject which cannot be separated from the subject of internal improvements. The House has no more right, however, to do so, than the individual States have, to make internal improvements in the general system, than you have to ask them to make one for the current system, or to build a new system for the general system, because some of them may happen to have a greater local interest in it. They are no more bound to do any one of the duties which relate to the general government, than it is to do any one of the duties which pertain to it. It is, in fact, a subject which cannot be separated from the subject of internal improvements. The House has no more right, however, to do so, than the individual States have, to make internal improvements in the general system, than you have to ask them to make one for the current system, or to build a new system for the general system, because some of them may happen to have a greater local interest in it. They are no more bound to do any one of the duties which relate to the general government, than it is to do any one of the duties which pertain to it. It is, in fact, a subject which cannot be separated from the subject of internal improvements. The House has no more right, however, to do so, than the individual States have, to make internal improvements in the general system, than you have to ask them to make one for the current system, or to build a new system for the general system, because some of them may happen to have a greater local interest in it.

With these preliminary observations on the great policy of internal improvements, I will now propose, as I will go on to propose, a new plan, in the shape of a bill, to be introduced and considered by the House, and applicable to the system of internal improvements. The subject of internal improvements is, in fact, a subject which cannot be separated from the subject of internal improvements. The House has no more right, however, to do so, than the individual States have, to make internal improvements in the general system, than you have to ask them to make one for the current system, or to build a new system for the general system, because some of them may happen to have a greater local interest in it. They are no more bound to do any one of the duties which relate to the general government, than it is to do any one of the duties which pertain to it. It is, in fact, a subject which cannot be separated from the subject of internal improvements. The House has no more right, however, to do so, than the individual States have, to make internal improvements in the general system, than you have to ask them to make one for the current system, or to build a new system for the general system, because some of them may happen to have a greater local interest in it.

- ي -

ملاحظات عن الاتفاقية

يحتوى ملف كتابة الدولة للخارجية على وثيقتين فقط: الإعلان الأصلي ونسخة من الاتفاقية كما يسميها الاتفاق عند الإعلان.

ووفقا لذلك، فإن التوقيع الأصلي للاتفاقية غير موجود كنص أصلي. ففقدان الوثيقة من الأرشيف لا يفسر بشكل مرضي، لأنه من المؤكدات أن الوثيقة الأصلية قد وصلت إلى واشنطن.

لقد جرت مفاوضات لمراجعة عدد من مواد المعاهدة السابقة مع تونس، قام بإجرائها الدكتور صامويل د. هيب Dr. Samuel D. Heape القائم بأعمال الولايات المتحدة الذي كان يعمل قنصلا بتونس، كما سبق وأن ذكرت ذلك في بداية التعريف بهذه الاتفاقية.

لقد أرسل هيب، النسخة الأصلية في رسالته المؤرخة في 13 جوان 1824، واستلمتها كتابة الدولة للخارجية في 10 ديسمبر 1824(2).

كما بعث هيب، برسالة أخرى في نفس التاريخ، وفيها النص الأصلي للاتفاقية، وهي موجودة في نفس المجلد وأشير إليها بالتاريخ ذاته في وصل الإستلام، وحملتهما نفس السفينة U.S.S.Erie، بقيادة ديكون Deacon. وعليه، لا مجال للشك بأن الوثيقة الأصلية قد وصلت إلى واشنطن في 10 ديسمبر 1824. وبعدها عرضت على مجلس الشيوخ مع الخطاب الرئاسي المؤرخ في 13 ديسمبر(3).

ويدعم هذا الاستنتاج البيان الوارد في الخطاب السنوي للرئيس مونرو Monroe المؤرخ في 7 ديسمبر 1824(4) «لقد حصل تعديل مفيد في معاهدتنا مع تونس، قام به وكيلنا القنصلي المقيم هناك، فالوثيقة الرسمية التي استلمناها ستوضع أمام مجلس الشيوخ».

وقد قيل أنه في تعليمه موجهة إلى هيب، في 27 أوت 1824(5)، «أن المعاهدة قدمت إلى مجلس الشيوخ عند وصولها، للاستشارة والموافقة).
ويحتمل أن الاتفاقية الأصلية قد أعيدت إلى الرئيس بعد أن صادق عليها مجلس الشيوخ في 13 جانفي 1825(6). وربما أرسلت إلى تونس كجزء من تصديق اتفاقية الولايات المتحدة، لكننا لم نعثر على وثيقة مسجلة تشير إلى نقل التصديق.
ان الوثائق المرفقة مع الخطاب الرئاسي في 13 ديسمبر 1824، والتي نقلت الاتفاقية إلى مجلس الشيوخ، لا تتضمن سوى ملخص من رسالة هيب المؤرخة في 24 جانفي 1824. وكذا رسالته في 4 مارس، والتي تحتوي على نسخة من الاتفاقية(7).
ويمكن مراجعة قراءة وقرار مجلس الشيوخ في دورته 13، في شهر جانفي 1825(8)

لغة الاتفاقية

إنه مما لا شك فيه أن لغة الاتفاقية هي اللغة الانجليزية، ويمكن التأكد من ذلك بالعودة إلى وثائق هيب(9)، التي تبين أنه قدم مسودة التعديلات المرغوبة، والتي كانت بالتأكيد بالانجليزية، وقد وجد في مقدمة وثائقه التي يروي فيها أنه استلم في 24 فيفري 1824 توقيع الاتفاقية: «ذهبت إلى باردو ومعني المعاهدة عندما أخبرني الباي أنه قبل بجميع التعديلات التي طلبتها» ومع كل ما تقدم ذكره، فإن هناك شكوك في أصل اللغة التي حررت بها الاتفاقية.

لقد بعث هيب برسالة في 4 مارس 1824، ووصلت إلى كتابة الدولة للخارجية في 14 أوت 1824، وتحتوي هذه الرسالة على نسخة من الاتفاقية بالإنجليزية، ولم يرد في الرسالة أي مصدر آخر غير الأنجليزية.

ووفقا للنسخة المرسلة، فإن الاتفاقية وقعها هيب، والتي تبدو بعيدة الاحتمال، لأنه يضع ختمه عليها، وإنما وضع عليها ختمين من غير توقيعين. عن تونس، محمود باشا، وحسان باي.

وقد تأكد هذا في المراسلة السابقة لهيب. فحسان هو ابن محمود، وهو الوريث للعرش ووقع ذلك فعلا بعد وفاة والده في 28 أو 29 من مارس 1824، وتولى العرش بعد أسابيع قليلة من تاريخ المعاهدة(10).

وفي رسالة موجهة إلى الكومودور(11) جون رودجرز John Rodgers صادرة من تونس بتاريخ 15 أكتوبر 1825، وهي نسخة وضعت في رسالة 25 فيفري 1826، من شارلز د. كوكس Charles D. Cox (كان آنذاك قنصلا في تونس) موجهة إلى كاتب الدولة للخارجية(12). وقد انتقد كوكس، بالتفصيل، تعديلات المواد الأربعة للمعاهدة السابقة (1797) التي تمت في هذه الاتفاقية.

وكتب كوكس في نقده اللاذع عن المواد المعدلة كما لو كان نصها بالإنجليزية.

ويذكر إعلان 21 جانفي 1825، بأنه اتفق على تعديل هذه المعاهدة. وتوجد نسخة من شروط الاتفاق في ملف كتابة الدولة للخارجية بالإنجليزية، حررت بتونس، ولم ترد إشارة إلى التوقيعات أو الأختام، كما يوجد في الأرشيف نسختين أخريين من تونس وبالإنجليزية أيضا تم إرسالهما في 1825، أو 1826.

كما يوجد في الخطاب الرئاسي في 2 فيفري 1825، الموجه إلى الكونجرس «نسخ من التعديلات في معاهدة السلم والصداقة أوت 1797، بين الولايات المتحدة وباشا باي تونس. المبرمة في قصر باردو قرب تونس في 24 فيفري المنصرم». ولا توجد إشارة إلى نص لغة غير الإنجليزية(13).

وبصفة عامة، يمكن القول أن نص الاتفاق كان بالإنجليزية كما اقترحه هيب، ولا يوجد أي دليل آخر في أرشيف كتابة الدولة للخارجية يشير أن الاتفاق، كما وقعه هو، كان بلغة أخرى غير الإنجليزية. كما أن جميع الوثائق تشير إلى الإنجليزية فقط.

مصدر النص

هناك عدة مصادر متوفرة والتي طبعت منها هذه الوثيقة، ثلاثتهم مأخوذة من النسخ

الثلاثة للاتفاقية الموجودة في D. S. 5 Consular Despatches, Tunis.

وأول هذه المصادر هي محتويات طرد هيب المرسل في 4 مارس 1824. والمطبوعة في American State Papers, Foreign Relations, V., p. 431. ، والثانية في محتويات طرد مع رسالة C. D. Coxe إلى الكومودور رودجرز في 15 أكتوبر 1825 والتي أرسلها بدوره إلى كاتب الدولة للخارجية مع رسالته المؤرخة في 13 ماي 1826.

والثالثة هي نسخة من الرسالة المذكورة أعلاه وطرد كوكس إلى رودجرز والتي أرسلها كوكس مع رسالة في 25 فيفري 1826.

والنسخة الرابعة المحتملة هي نسخة شروط الاتفاق، بالإنجليزية مثل بقية النسخ الأخرى، لكن من غير الإشارة إلى التوقيعات أو الأختام، والموجودة في ملف كتابة الدولة للخارجية من هذه الاتفاقية.

والنسخة الخامسة، هي النص المنسوخ في الإعلان الأصلي، والتي تعد الوثيقة الأخرى والوحيدة في ملف كتابة الدولة للخارجية.

والسادسة هي النسخة المطبوعة، للنص الذي طلبه مجلس الشيوخ في 15 ديسمبر 1824(14). ويبدو معقولا، الاعتقاد، أنه من الاتفاقية الأصلية التي وضعت أمام مجلس الشيوخ. وتوجد نسخة من النص المطبوع في الوثيقة السرية لمجلس الشيوخ، من المؤتمر (18) والدورة الثانية (2) في 15 ديسمبر 1824(15).

كما توجد ثلاث نسخ في D. S. 5 Consular Depatches, Tunis.

ونسخة من الشروط في الملف، وجميعها مكتوبة بخط Ambrose Allegro، الذي كان يعمل في قنصلية الولايات المتحدة بتونس «منذ بداية 1801... بصفته سكرتير أول في القنصلية وأمين سر وترجمان، في وقت واحد(16).

أوضح هيب في مراسلته 13 و26 جوان 1824، أنه أرسل نسخة من الاتفاقية إلى كتابة الدولة للخارجية عن طريق «ليغورن - Leghorn» في شهر أفريل 1824. ومراسلة أخرى عن طريق «مرسيليا - Marseilles» في شهر ماي.

استخرجت نسخة من نص الاتفاقية كما ظهرت في الإعلان الرسمي، ونشر آنذاك في صحف عديدة منها صحيفة «نيلس ويكلي رجيستر» Niles' Weekly Register, Feb. 1825 pp. 355-357.

وطبعت في مجموعات المعاهدات منذ ذلك الوقت.

وربما يمكن القول أن هذا النص أخذ من الاتفاقية الأصلية، غير أنه يختلف في إشارة للتوقيعات والأختام عن النسخة التي أرسلها هيب في مراسلته 4 مارس وكذا عن نسخة مجلس الشيوخ المطبوعة. واختيار النص الأصلي المطبوع يقع بين النسخة التي أرسلها هيب في 4 مارس 1824، والنسخة المطبوعة لدى مجلس الشيوخ، ويحتمل إن كلاهما أخذ من الوثيقة الأصلية. ولكن إذا كان النص الأصلي مأخوذ مما كتبه Allegro (ويعتقد أنه كان كاتباً عمومياً) فإن النص الأصلي والصحيح لا بد وأن يكون هو النص الذي أرسله هيب.

وبعيداً عن مشاكل الترقيم والاتفاقية فإن نسخة مجلس الشيوخ المطبوعة تختلف عن النسخة التي أرسلها هيب، وكذا عن كل النسخ الأخرى المكتوبة باليد، في الأماكن الثلاثة. وربما يعود هذا الاختلاف إلى تغيير المطابع والأخطاء الواردة في النص.

إقرار الاتفاقية

لقد أقرت الحكومة التونسية من جانبها هذه الاتفاقية بمجرد قبولها لتعديل المواد المذكورة، ووقعت عنها وأصبحت وثيقة ملزمة لها. وبالتالي أصبح لزاماً على الولايات المتحدة أن تقر هذه الاتفاقية بالتصديق عليها.

ونجد في رسالة هيب، إلى الكومودور رودجرز في 15 أكتوبر 1825، أنه عند وصوله (هيب) إلى تونس في 11 ديسمبر 1824، وجد المسؤولين التونسيين قلقين من تأخير تصديق الجانب الأمريكي على الاتفاقية. ولم أعثر، شخصياً، حتى اليوم، على أية وثيقة تثبت مراسلته في هذا الأمر من تاريخ تعديل المواد حتى سنة 1824.

ولم يقع التصديق من الجانب الأمريكي إلا في 13 جانفي 1825، وهو ما حصل مع الجزائر في معاهدتها سنة 1816، التي لم تقرها الولايات المتحدة إلا في 1824. وتم الإعلان عن التصديق في 21 جانفي 1825.

الاعلان

فالإعلان الأصلي الموجود في ملف المعاهدة، هو بالأصح صورة فريدة، ليس فقط كما يدل ذلك نص الاتفاقية بل أيضا نص المواد 6، 11، 12 و 14 كما هو عليه في المعاهدة الأولى (1797)، وعليه حسب الترجمة الانجليزية فإن استهلال تلاوة الإعلان، والمطبوع بكامله (17) مع الخطاب الرئاسي في 2 فيفري 1825، يقرأ كالتالي:

«حيث اتفق على بعض التغييرات في معاهدة السلم والصداقة في شهر أوت 1797 بين الولايات المتحدة وباشا باي تونس، ووقع اتفاق بين فخامته سيدي محمود، الباي، وس. د. هيب، القائم بأعمال الولايات المتحدة في تونس، في اليوم الرابع والعشرين من شهر فيفري سنة ألف وثمانمائة وأربعة وعشرين، في المواد ...».

التغييرات

إن التغييرات الواقعة في المعاهدة السابقة مع تونس والتي حصلت بموجب هذه الاتفاقية تخص المواد 6، 11، 12 و 14. ويجب التذكير هنا أن المواد الثلاثة الأخيرة (11، 12، 14) قد وقع تغييرها في المعاهدة التي وقعت في 28 أوت 1797، في 26 مارس 1799، قبل التصديق النهائي عليها من طرف الولايات المتحدة.

فمفاوضات 1824، أجراها هيب من غير أي سلطة وبدون تعليمات من كتابة الدولة للخارجية (18). ولم يكن أمامه سوى التعليمات التي أعطيت سابقا إلى: ريتشارد أوبريان، وجيمس لنيدر كاثارت وويليام إيتون، بتاريخ 18 ديسمبر 1798 (19) والمتعلقة أساسا بتغيير المواد 11، 12 و 14.

وقد وقع الاتفاقية الرئيس جيمس مونرو James Monroe وكاتب الدولة للخارجية جون كوينسي آدمز John Quincy Adams بتاريخ 21 جانفي 1825 بواشنطن. وفي السنة 49 من استقلال الولايات المتحدة. ونشرت جريدة Niles' Weekly Register نص

المواد الأصلية والمعدلة (20). أما Naval Doc. III، فقد نشرت المواد المعدلة فقط (6)،
11، 12، 14) ص 141-143، تحت وثيقة رقم 45.

ونشرت أيضا في: 1) Treaty Series no 361

2) 8 Statutes at Large, 298-300

3) 18 Ibid., pt. 2 Public Treaties, 768-70.(21)

الهوامش:

(1) - Hertslet's Lewis - Commercial and Slave Trade Treaties Laws, vols, 25,
London, 1827. V. III, p. 173.

(2) - D.S. , 5 Consular Despatches, Tunis.

(3) - Executive Journal, III, p. 395.

(4) - American State Papers, For. Rel. V., p. 354.

(5) - D. S. , 2 Instructions to Consuls, p. 335.

(6) - Executive Journal, III, p. 405.

(7) - A.S.P.F. R. V., pp 430-32.

(8) - D.S. Miscellaneous letters, January -March, 1825.

(9) - D.S., 5 Consular Despatches, Tunis.

(10) - Letter of Hassan to the President, March 29, 1824.

Ibid.

(11) - Conodore عمارة بحرية

(12) - D. S., 5 Consular Despatches, Tunis.

(13) - A.S. P.F.R. V. pp 587-89.

(14) - Executive Journal III, p. 395.

(15) - Regular Confidential Documents, II, pp 5-7.

(16) - Ibid. Allegro to the sec. of State, May 1, 1825.

(17) - A.S.P.F.R.V., 587-89.

(18) - D.S., 5 Consular Despatches, Tunis, March 4, 1824.

(19) - D.S., 5 Instructions, U.S. Ministers, pp. 16-23 .Printed in Part in
A.S.P.F.R., II, pp. 281-82.

(20) - Niles' Weekly Register, Feb. 5, 1825, pp. 355-57.

(21) لقد حرصت على تصوير جميع الوثائق المذكورة هنا في الأخير